الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة
aman أمان
Transparency Palestine

UNDP
Empowered lives.
Resilient nations.

تقرير حول

"بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة في إعادة الإعمار"

إعداد:

د.ناهض راغب عيد

أعدت لصالح الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة/ أمان

ديسمبر ٢٠١٥

ملخص التقرير:

كشفت الخمسة عشر شهراً الماضية على بدء مجريات عملية إعادة إعمار قطاع غزة والتي اتسمت بتباطؤ وتيرتها وعدم التزام غالبية الدول المانحة بتنفيذ ما أعلنته في مؤتمر المانحين لإعادة الإعمار من تعهدات وإن كان بعض هذه الدول يعلن حاليا استعداده نحو الالتزام بتنفيذ تعهداتها .

وبينما اعتبر البعض أن تدني حجم الدعم الفعلي لإعادة الإعمار عكس عدم جدية الدول المانحة في تنفيذ التزاماتها المالية, حيث أن الأرقام الصادرة عن اللجنة الوزارية العليا المشرفة على إعادة الإعمار ورئاسة المكتب الوطني لإعادة إعمار غزة بينت مؤخراً أن الدول المانحة وفرت تمويلات بنسبة ٣٠٪ من إجمالي قيمة الأموال التي تعهدت بدفعها خلال المؤتمر المذكور، وأن عملية إدخال مواد البناء من خلال الأمم المتحدة أسهم بترسيخ تحكم إسرائيل بإعادة الإعمار وبإدخال مواد البناء الأمر الذي ينذر بإطالة عملية إعادة الإعمار لما لايقل عن خمس سنوات حال سير مجريات إدخال مواد البناء وفق ما سارت عليه خلال عام من بدء عملية الإعمار .

ساهمت حالة الانقسام ووجود حكومتين على أرض الواقع احداهما حكومة التوافق: التي تطالب بتمكينها من الاضطلاع بدورها في إدارة شؤون قطاع غزة والأخرى حكومة الوكلاء: (نسبة لأن وكلاء كافة الوزارات في غزة هم من المحسوبين على حكومة حماس السابقة ولم يتم دمجهم وظيفياً ضمن إطار موظفي السلطة الوطنية وفعلياً هم الذين يديرون شؤون مختلف الوزارات في قطاع غزة). تعقيد هذا الواقع جزءاً من المعيقات التي تواجه عملية الإعمار.
ويسلط هذا التقرير الضوء على أبرز سمات عملية إعادة إعمار قطاع غزة ابتداء من مؤتمر القاهرة لإعادة الإعمار في نهاية عام ٢٠١٤ لغاية ٢٠١٥.

أظهر التقرير ضعفاً عاماً في بيئة الشفافية و النزاهة و المسائلة خلال مراحل إعادة الإعمار المختلفة بالإضافة إلى غياب مفاهيم المسائلة الاجتماعية و خلص التقرير إلى مجموعة التوصيات التالية:

١-ضرورة العمل الجاد لتفعيل دور المجلس التشريعي بصفته الاعتبارية الدستورية لسن القوانين و التشريعات و اعتماد المناسب منها و متابعته و مسائلة ذوي العلاقة .

٢-تشجيع الأطراف ذات العلاقة للخروج بمدونة سلوك لضمان بيئة نزيهة للعاملين في إطار عملية إعادة الإعمار سواء العاملين الحكوميين أو القطاع الخاص .

٣-تمكين الجمهور و جميع الجهات ذات العلاقة من الحصول على المعلومات و المعايير و الشروط التي تم بموجبها تطبيق عمليات إعادة الإعمار في الوقت المناسب و بوسائل متاحة .

٤-إعطاء مؤسسات المجتمع المدني و جهات الرقابةالخارجيةمساحة أكبر لمراقبةو مسائلة الجهات و الأشخاص المسؤولين .

٥-توسيع بيئة تطبيق المسائلة الاجتماعية و أدواتها المختلفة مثل " جلسات الاستماع , بطاقة المواطن , ميثاق المواطن , الموازنات التشاركية ,دستور المواطن , و غيرها .. "

٦-يجب أن تدفع عملية إعادة الإعمار طرفي المعادلة السياسية الفلسطينية الرئيسية للمصالحة بحيث يمكن الحديث عن مراقبة المعابر و توسعها بحيث لا نحتاج لآليات دولية غير ناجحة لتفرض على قطاع غزة .

Abstract:

The last fifteen months have elapsed on starting reconstruction mechanism which the operation was marked by its slow pace and lack of commitment from the majority of the donor countries in complementing their pledges declared in Cairo conference on reconstructing Gaza, even if some of those countries are going after this long period towards Commitment to implement the pledges.

As many considered donor countries' lack of actual support to the reconstruction to be a lack of seriousness in implementing their financial pledges.

Whereas the figures released from the Ministerial Committee supervising the reconstruction and the National Office Presidency in Gaza recently showed that the donor countries consumed funds of an average of 30٪ from the total amount they pledged to pay during the conference mentioned. Others saw that allowing building supplies process by the UN contributed in consolidating the Israeli control on the reconstruction and allowing the building supplies which portends of an extension of the reconstruction mechanism.

Division and the existence of two governments on the ground has also contributed in slowing the reconstruction pace; a national unity government which they demand Enabling access for it to rule Gaza Strip affairs, and de facto government, agents government (as all the agents of all ministries are Hamas members and has not been functionally integrated under the PA employee frame). This reality is an integrated part of the obstacles that is facing, particularly, the reconstruction mechanism in all its components.

This paper highlights the most distinguished figures of the reconstruction mechanism in the Gaza Strip starting with Cairo conference of reconstruction at the end of 2014 until Israel intercepting cement to enter to citizens who need to finish or expand their homes but were not affected from the war of November 2014.

The paper showed a general weakness in the transparency, integrity and accountability environment through the various stages of reconstruction in addition to the absence of the concepts of social accountability and its tools and the paper summarized the following recommendations:

1-The need to work hard to activate the role of the Legislative Council in its constitutional description in laws legislation ,adopting appropriate ones and following-up and accountability with whoever involved.

2-Encouraging concerned parties to come up with a code of Conduct of Parties to ensure a fair environment for employees as part of the reconstruction process, whether government or private sector workers.

3-Enabling the public and all relevant authorities to obtain information, criteria and conditions under which the application of reconstruction has been at the right time and the means available.

4-Giving the institutions of civil society and external oversight bodies greater space to monitoring and accountability with parties and people responsible

5-Broaden the application of social accountability environment and its various tools such as "hearings, citizen card, the Charter of the citizen, participatory budgets, the Constitution of the citizen, and others ..."

6-The reconstruction must push the major Palestinian parties of the political equation towards reconciliation process so that they can talk about monitoring the crossings and expanding it so that we do not need the non-successful international mechanisms imposed on the Gaza Strip.

جدول المحتويات

أهداف التقرير: ٦

رسم توضيحي ١ يوضح مراحل عملية إعادة الإعمار ٨

دور الأمم المتحدة: ٩

الاحتياجات والواقع العملي: ١١

الانقسام أعاق التمويل وبرر للمانحين تقاعسهم: ١١

شروط مطلبية لإنجاح إعادة الإعمار من وجهة نظر مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص: ١٢

نماذج تمويلية: ١٣

إنجازات أو تحت التنفيذ: ١٥

إسرائيل المعيق الرئيسي: ١٨

حجم مواد البناء اللازمة للقطاع: ٢٠

مؤشرات و بيئة النزاهة في عمليات إعادة الإعمار: ٢٢

مؤشرات و بيئة المسائلة في عمليات إعادة الإعمار: ٢٣

التوصيات: ٢٥

ملحق رقم (١) ٢٦

ملحق رقم (٢) ٢٧

ملحق رقم(٣) ٢٨

قائمة الأشخاص ذوي العلاقة ٣٠

المراجع والمقابلات ٣٢

أهداف التقرير:

يهدف التقرير إلى تقييم واقع عمليات إعادة الإعمار للمنازل والمرافق العامة والاقتصادية (الصناعية والتجارية والزراعية) التي دمرها الاحتلال الإسرائيلي في عدوانه الأخير على قطاع غزة عام ٢٠١٤، مثل (آلية تحديد الأولويات المتعلقة بمشاريع إعادة الإعمار وإجراءات إدارة العطاءات المتعلقة بهذه المشاريع، الآليات المتبعة في الصرف على هذه المشاريع من المبالغ المرصودة إضافة إلى رصد الآليات والنظم المتعلقة بحق المواطن بتقديم الشكاوى والاعتراضات على القرارات في هذا المجال)، إن هدف هذا التقرير هو التعرف على التحديات والفجوات التي ترافق عملية إعادة الإعمار، والخروج باستخلاصات وتوصيات تساعد صناع القرار على جعل هذه العمليات فعالة وأكثر شفافية.

و لتحقيق هذه الأهداف فقد اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي: الذي يقوم على أساس جمع المعلومات المطلوبة والمعطيات الواقعية والنظرية وتحليلها، وعليه فقد تم مراجعة عدد كبير من التقارير الصحفية و المنشورات لجهات متعددة لها علاقة مباشرة بعملية إعادة الإعمار كما تم إجراء عدد من المقابلات المعمقة لاستبيان ,وتحقق عدد من الجوانب المهمة للتقرير.

حجم مواد البناء اللازمة للقطاع:

قدرت كمية مواد البناء التي كانت تدخل لقطاع غزة قبل أحداث منتصف ٢٠٠٧ بحمولة أكثر من عشرة آلاف شاحنة شهريا حيث أن المواد الداخلة في صناعة الإنشاءات في ذلك الحين كانت تشكل ٥٢٪ من إجمالي الواردات لعدد الشاحنات ، وانخفض عددها عقب ذلك بنسبة ٨٠٪، بينما بلغت نسبتها صفر ما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠.

أما احتياجات قطاع غزة من مواد البناء بعد الحرب الأخيرة وما خلفته من دمار لحق بنحو ١٧٠ ألف شقة بين تدمير كلي وبليغ وجزئي منها نحو ٢٣٧١٥ وحدة سكنية غير صالحة أما عدد المنازل المتضررة جزئياً وقابلة للتصليح فبلغت أكثر من ١٤٥٨٢٥ وحدة سكنية وتم إصلاح ٧٩٠٠٠ منها وذلك بحسب إحصاءات صادرة عن اتحاد المقاولين في شهر تشرين ثاني عام ٢٠١٥.

وقدرت الإحصاءات ذاتها احتياجات غزة بعد الحرب ونتيجة العجز في الوحدات السكنية بعد ٧ سنوات من الحصار بتزويد القطاع بحمولة ألف شاحنة يومياً من مواد البناء المختلفة بواقع (١٠٠٠٠) طن إسمنت و(١٠٠٠) طن حديد و(١٦٠٠٠) طن من الحصمة و(١٣٠٠٠) طن من البيسكورس يومياً وذلك لتلبية احتياجات قطاع غزة من الوحدات السكنية بما في ذلك العجز السابق ٧٠ ألف وحدة سكنية و٢٤ ألف وحدة بدل المدمرة بشكل كلي وبليغ وخمسة آلاف وحدة سنويا نتيجة النمو الطبيعي ليصبح بذلك الاحتياج الكلي نحو ١٠٠ ألف وحدة سكنية .

وقال "شاك" بعد عمليات التقييم الميدانية للأونروا وإجراءات الطعون، وثق مهندسو أونروا ١٤١,١١٧ مسكن متضرر للاجئين الفلسطينيين جراء الصراع في عام ٢٠١٤ (ما شكل زيادة بأكثر من ١٥٠٠ مسكن مقارنة مع التقرير الأخير للمكتب الوطني الصادر في العشرين من كانون أول الماضي) حيث صنف منهم حوالي ٩,١١٧ منزلاً دمرت كلياً تخص ٧,٤٠٠ عائلة ، و ٥,٣١٨ منزلاً لحقت بها أضراراً جسيمة تخص ٥,٨٥٠ عائلة، و ٣,٧٠٠ منزل صنفت كضرر جزئي بالغ تخص ٤,٠٧٠ عائلة ، و ١٢٢,٩٨٢ بأضرار طفيفة تخص ١٣٥,٢٨٠ عائلة ".

مواد البناء:

في إطار آلية إعادة إعمار غزة (GRM)، بلغ عدد الطلبات المسجلة في النظام من فئتي أصحاب المنازل المدمرة كلياً والجديدة (فئة غير المتضررين)، وكذلك من فئة الإيواء وفئة التشطيب لغير المتضررين، لشراء مواد بناء بموجب الآلية المؤقتة أكثر من ١٤٩ ألف طلب، كما بلغ عدد المشاريع المسجلة في النظام ٦٢٨ مشروعا (٣١٣ مشروعا بتمويل دولي و ٣١٥ مشروعا بتمويل محلي).

نشاطات مكتب الأمم المتحدة لخدمات دعم المشاريع (UNOPS):

❖يقوم المواطنون المتضررين من فئة الهدم الكلي من أضرار حرب ٢٠١٤ وفئة غير المتضررين أيضاً بتسجيل طلباتهم في النظام المتبع حسب آلية إعادة إعمار غزة (GRM) بعد أن وافق الجانب الإسرائيلي على إدخال مواد بناء لهاتين الفئتين. قام ٣,٢٣٤ مستفيداً ممن سجلوا طلباتهم في النظام بشراء بعض المواد المخصصة لهم، حيث بلغت كمية الإسمنت التي اشتروها ١٨٦ألف طن (من أصل ٤١٤ ألف طن خصصت لهاتين الفئتين) .

❖بلغ عدد الطلبات المسجلة من أصحاب المنازل المتضررة من فئة الإيواء لشراء مواد بناء بموجب النظام المتبع في آلية إعادة إعمار غزة (130,547 (GRMطلب، فيما بلغت كمية الإسمنت التي خصصت لهذه الفئة حوالي 124 ألف طن (بيع منها حوالي ١٠٩ آلاف طن) .

❖بلغ عدد الطلبات المسجلة من أصحاب المنازل الراغبين في تشطيب منازلهم (فئة غير المتضررين) لشراء مواد بناء بموجب النظام المتبع في آلية إعادة إعمار غزة (11,552 (GRMطلباً)) .

❖من جهة أخرى، بلغ عدد المشاريع المسجلة في النظام ٦٢٨ مشروعاً (٣٦ مشروعاً تم تنفيذها، و ٣١٧ تحت التنفيذ، و ١٥٩موافقة، و ٤٢ موافقة مبدئية، و ٥٣ في طور المراجعة، و ٢١ في مرحلة التسجيل في النظام). توزعت هذه المشاريع من حيث التمويل إلى ٣١٣ مشروعا بتمويل دولي من دول مانحة ومؤسسات دولية، و ٣١٥ مشروعا بتمويل خاص (محلي).

حصر الأضرار:

نشاطات مشتركة بين وزارة الأشغال العامة والإسكان و UNDP و UNRWA:

-إحصائيات حصر الأضرار: بلغ إجمالي الحالات التي تم حصرها في كافة محافظات قطاع غزة بواسطة (UNDP) ووزارة الأشغال العامة والإسكان ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين بحسب أحدث تقارير الحصر (١٧١,٠٠٠) حالة، منها (١١,٠٠٠) حالة هدم كلي و (١٢,٥٠٠) حالة ضرر جزئي بالغ أو غير صالح للسكن و (١٤٧,٥٠٠) حالة ضرر جزئي متوسط أو طفيف.

-حصر الأضرار (بحسب تقرير وزارة الأشغال العامة والإسكان(١٠-١٢-٢٠١٥)

الفئة/نوع الضرر	كلي	جزئي/غير صالح للسكن	جزئي بالغ	جزئي طفيف	المجموع
غير لاجئين	٣,٥٠٠	١,٥٠٠	٢,٠٠٠	٢٤,٥٠٠	٣١,٥٠٠
لاجئين	٧,٥٠٠	٥,٣٠٠	٣,٧٠٠	١٢٣,٠٠٠	١٣٩,٥٠٠
الإجمالي	١١,٠٠٠	٦,٨٠٠	٥,٧٠٠	١٤٧,٥٠٠	١٧١,٠٠٠

[1] مكتب الفريق الوطني لإعادة الإعمار

فور انتهاء الحرب على قطاع غزة كثر الحديث عن التحضـــيرات لعملية حصـــر الأضرار و إعادة الإعمار و سارعت العديد من الجهات للتحضـــير و إبداء الرغبة بالمشـــاركة سواء على صعيد الســـلطة أو الحكومة في غزة أو المجتمع المدني , و كان من أبرزها الجهود التي بذلها المجتمع المدني و التي نتج عنها ورقة موقف صدرت باسم شبكة المنظمات الأهلية الفلسـطينية و التي دعت إلى ضرورة رفع صوت الضحايا و اشراك الجميع في عملية إعادة الإعمار و تضمنت الورقة ستة عشـر توصية أهمها تشكيل هيئة وطنية لإعادة الإعمار , الأستاذ أمجد الشوا أشار إلى عدم المشـاركة المجتمعية في إعداد الخطة الوطنية لإعادة الإعمار التي اعتمدتها السلطة وتقدمت بها للمانحين في المؤتمر.

يظهر الرســم التوضــيحي التالي مراحل إعادة الإعمار المختلفة ابتداء من مؤتمر إعادة الإعمار بالقاهرة في ١٢/١٠/٢٠١٤ مرورا بزيارة أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون في ١٤/١٠/٢٠١٤ و ما تلاه من البدء بتطبيق خطة ســيري و ما صــاحبها من مراحل حصر الأضرار وصولا إلى مرحلة توزيع مواد البناء للمواطنين الغير متضررين في سبتمبر ٢٠١٥ .

رسم توضيحي ايوضح مراحل عملية إعادة الإعمار

[٢] لقاء مع الأستاذ أمجد الشوا بتاريخ ٢٨/١٢/٢٠١٥

دور الأمم المتحدة:

بدأت عملية إعادة إعمار قطاع غزة بشكلها الدعائي عند زيارة أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون إلى غزة في الرابع عشر من تشرين أول ٢٠١٤ عقب انتهاء مشاركته في مؤتمر المانحين الذي عقد في القاهرة في الثاني عشر من الشهر نفسه حيث أعلن بان كي مون عن إطلاق عملية إعادة الإعمار بالتزامن مع قيام إسرائيل في اليوم نفسه بإدخال ٦٠٠ طن من الإسمنت بغرض إنجاح زيارة كي مون وإخراج مشاركة الأمم المتحدة في المؤتمر المذكور بمظهر يتلاءم مع الدور المحوري الذي ستلعبه لاحقاً الأمم المتحدة في إدارة مختلف الجوانب المتعلقة بإعادة الإعمار وآليات تزويد قطاع غزة بمواد البناء المختلفة.

ووفق الطريقة والهدف ذاته وصل المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية التسوية في الشرق الأوسط روبرت سيري إلى غزة في الحادي عشر من كانون أول عام ٢٠١٤ ليمهد بذلك فعلياً لإطلاق آلية إعادة الإعمار بعد أن قام قبل ذلك بشهرين في السادس عشر من أيلول من العام نفسه بترويج ما أطلق عليه مصطلح آلية سيري لإعادة الإعمار[1] (موضحة بالرسم التوضيحي ٢), حيث كشف في حينه أن منظمته توسطت في اتفاق بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، لإدخال مواد البناء إلى قطاع غزة جوهره آلية مراقبة تشمل: مراقبتها للكميات وللمشاريع وكذلك قيامها بعمليات تفتيش سريعة للمشاريع الصغيرة والكبيرة على حد سواء وذلك انطلاقاً من أن كافة المشاريع والقائمين عليها تم إدراجهم ضمن قاعدة بيانات تديرها الأمم المتحدة وتطلع عليها إسرائيل حيث أكد في حينه أن منظمته تناقش مع إسرائيل مجمل المشاريع المزمع تنفيذها لأخذ الموافقة عليها قبل البدء بها، وأن إسرائيل لن توافق على أي مشروع ما لم توافق منظمته عليه بشكل مسبق لضمان عدم استخدام مواد البناء التي سيتم توريدها إلى القطاع لأغراض أخرى خارج عملية الإعمار.

وعبر سيري بطريقة غير مباشرة عن ما يعتري آليته من عجز وقصور عن تلبية احتياجات عملية إعادة الإعمار من الإسمنت واعداً في حينه القطاع الخاص بدور في استيراد مواد البناء مباشرة إلى غزة من الضفة الغربية الأمر الذي لم يتحقق بجوهره حيث أثبتت التجربة بعد ١٥ شهراً من تطبيق هذه الآلية أن منشآت وشركات القطاع الخاص ذات العلاقة بالإعمار كمصانع الباطون الجاهز ومعامل الطوب وأصحاب الشركات " المعتمدة الموزعة للإسمنت " لاتستطيع بالمطلق أن تشارك مباشرة في عملية الإعمار إلا من خلال النظام المعمول به وحال محاولتها الخروج عن هذا النظام فمصيرها حرمانها من الحصول على مواد البناء وشطبها من قائمة أسماء الموردين المعتمدة لدى الجانب الإسرائيلي .

أما ما خلفه المنسق الأممي الجديد لعملية السلام نيكولاي وعد في حينه بالنظر مجدداً في مقترحات لتحسين آلية إدخال مواد البناء إلى غزة وذلك في إشارة منه إلى تحسين الآلية السابقة لإدخال مواد البناء المعروفة بآلية روبرت سيري.

يتضح من مراجعة هذه المرحلة و حسب نتائج المقابلات مع عدد من ذوي الاختصاص أنه لم يتوفر فرصة يشارك بها المواطنين المتضررين و ذوي العلاقة بتداول شفاف للمعلومات سوى من وسائل الإعلام و بالكاد كان يتوفر أي معلومات لغاية اللقاء الذي جمع روبرت سيري برجال الأعمال و القطاع الخاص و رغم سوء الآلية و صعوبتها لم يتسنى إجراء أي تعديلات حقيقية عليها لغاية الآن.

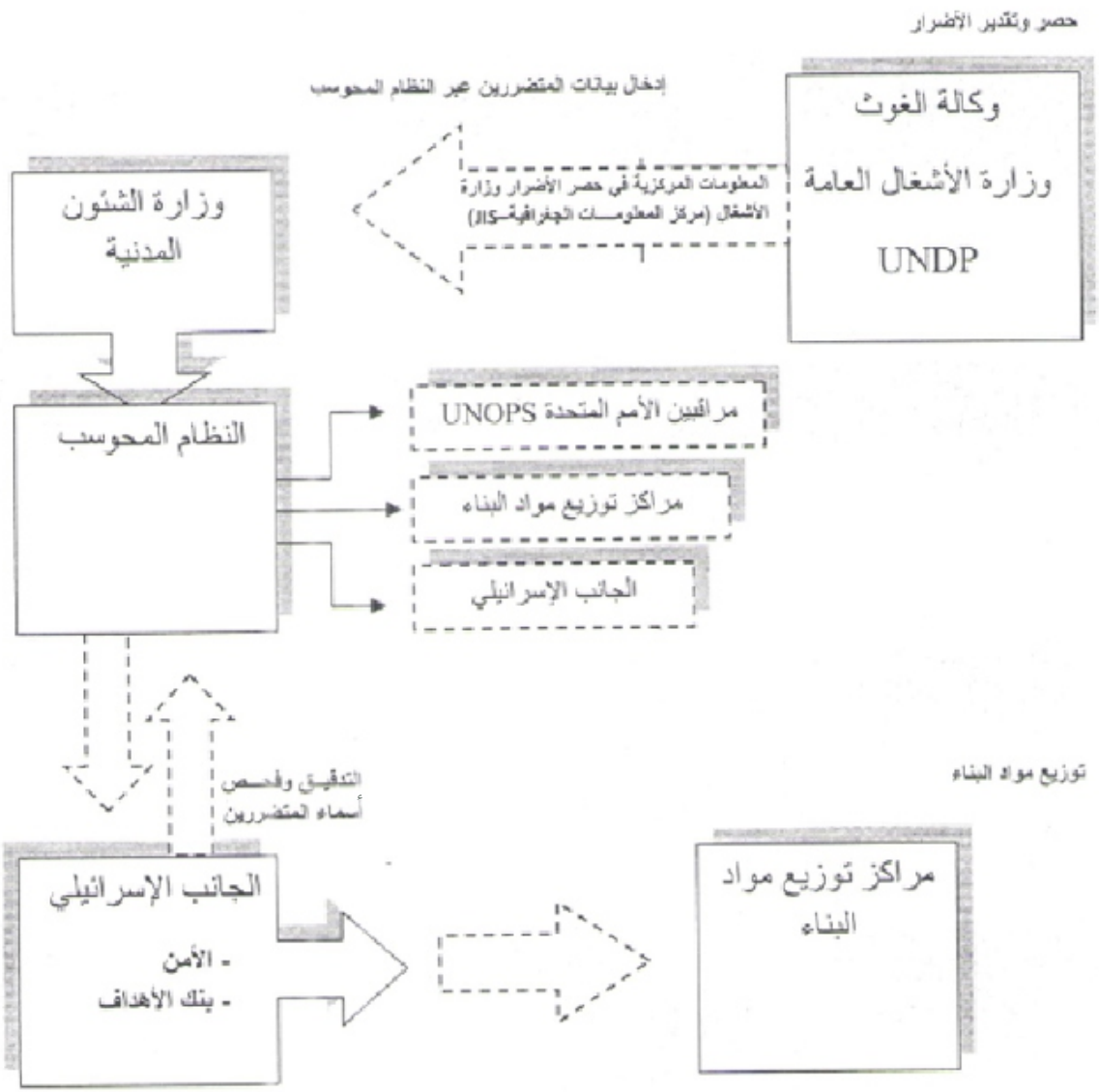

رسم توضيحي ٢آلية توزيع مواد البناء

[٣] د. حسن عياش, دراسة إعادة إعمار قطاع غزة بين التحديات والأفق المستقبلية, آلية الأمم المتحدة (روبرت سيري) في الميزان, مركز دراسات بحث المجتمع المدني

الاحتياجات والواقع العملي:

تعهد المانحون في مؤتمر القاهرة الذي عقد في الثاني عشر من تشرين الأول عام ٢٠١٤ بدفع ٥.٤ مليار دولار منها نحو ٢.٧ مليار دولار خصصت "نظرياً" لإعادة إعمار غزة حسب تصريحات صدرت في حينه عن مسؤولين في السلطة بينما ما تم الالتزام بدفعه لإعادة الإعمار حتى نهاية ٢٠١٥ على عقد المؤتمر حسب رئيس الوزراء د. رامي الحمد اللّه شكل نسبة ٣٠٪ "نحو ٨١٠ ملايين دولار" من إجمالي ما تعهدت به الجهات المانحة في مؤتمر القاهرة لإعادة إعمار غزة [٤] في حين أن وزير العمل مأمون أبو شهلا أعلن في تصريح صحفي صدر عنه في السادس عشر من شهر كانون أول عام ٢٠١٥ أن ما وصل إلى السلطة الفلسطينية من الدول المانحة هو فقط ٧٦٠ مليون دولار ما يعني أن هذه القيمة شكلت نسبة ٢٨٪ من المبلغ المذكور (٢.٧ مليار دولار المخصصة لإعادة الإعمار) الأمر الذي أظهر تبايناً في دقة الأرقام المتعلقة بما أنفقته الدول المانحة على إعادة الإعمار حتى تاريخه. إلا أن الدول المانحة لم تف بعد مضي ما يزيد عن عام على مؤتمرها بأكثر من ٣٠٪ مما تعهدت به.

إن إجمالي كمية الإسمنت التي تم إدخالها للقطاع منذ مطلع عام ٢٠١٥ وحتى نهاية شهر تشرين ثاني من العام نفسه أي خلال نحو عام من عملية إعادة الإعمار بلغت ٣٣٨ ألف طن وذلك في الوقت الذي تؤكد فيه تقديرات العديد من المؤسسات والهيئات ذات العلاقة بأن احتياجات إعادة إعمار ما دمرته الحرب الأخيرة على غزة تقدر بمليون ونصف المليون طن من الإسمنت[٥]؛ الأمر الذي يعني أن استيفاء كمية الإسمنت اللازمة لإعمار القطاع حال الإبقاء على تزويد غزة بالمعدل السنوي المذكور " ٢٢٪ من الاحتياجات الفعلية اللازمة لإعادة الإعمار "سيستغرق نحو أربعة أعوام مقبلة وهذا فقط لتلبية متطلبات الإعمار أما تلبية احتياجات الزيادة السكانية الطبيعية فهذا يحتاج إلى فترة أطول من ذلك.

الانقسام أعاق التمويل وبرر للمانحين تقاعسهم:

ينتقد القطاع الخاص واقع تزويد قطاع غزة بكميات محدودة من مواد البناء لاتلبي حجم المطروح من عطاءات كبيرة العدد لمشاريع إنشائية وأن آلية إدخال المواد صعبة وأسعار العطاءات ما زالت متدنية بسبب تعطش قطاع غزة لفرص عمل لتشغيل عشرات الآلاف من العاطلين عن العمل، أظهرت العطاءات التي طرحت مؤخراً من بنية تحتية ومدارس ومساكن تمر بإجراءات معقدة فالمشاريع التي تنفذ عن طريق الأونروا أو عن طريق أل UNDP تخضع لإجراءات برنامج GRM لإعادة الإعمار، ما يعني المرور بجملة من التعقيدات والموافقات الإسرائيلية في ظل شروط ما زالت قاسية.

انتقد اقتصاديون تدني حجم الدعم الفعلي لإعادة الإعمار الأمر الذي عكسه عدم جدية الدول المانحة في تنفيذ التزاماتها المالية، فالخبير الاقتصادي د. نصر عبد الكريم اعتبر أن مستوى التزام مجتمع المانحين كان دون الحد الأدنى المفترض تنفيذه وأن عملية إدخال مواد البناء من خلال الأمم المتحدة أسهمت بترسيخ تحكم إسرائيل بإعادة الإعمار وإدخال مواد البناء الأمر الذي أطال عملية إعادة الإعمار وأعاقها.

وأكد عبد الكريم أن عدم تمكين حكومة الوفاق من إدارة زمام الأمور في غزة وعدم بسط سيطرتها على القطاع أفضى لمعيقات إدارية إضافية أعطى المبررات والذرائع للمانحين كي لايلتزموا بتنفيذ تعهداتهم (لجأت بعض الدول المانحة لتبرير عدم التزامها بتلك الذرائع دون أن يكون لديها أسباب مقنعة لتبرير عدم التزامها)[٦].

أما د. سمير عبد اللّه :مدير البحوث في معهد أبحاث الدراسات الاقتصادية «ماس» أكد ضرورة تعزيز الشفافية والعمل على وجود سلطة واحدة وحكومة واحدة وليس سلطتين غير متعاونتين كل جهة منهما تحاول أن تقوم بما هو متاح أمامها الأمر الذي سيبقي على الانقسام وعلى الآلية العقيمة لإعادة الإعمار كآلية غير قادرة أن تحقق انجازات سريعة يستفيد منها المواطنين وبالتالي« فإن قضية الإعمار والتزام الدول المانحة بحاجة لوقفة جادة ومسئولة من كافة الأطراف والعمل على وقف الحلول المنفردة». وقد عبر كل من د ماهر الطباع و الأستاذ عمر شعبان :و هم من الباحثين الاقتصاديين المعروفين بغزة عن استيائهم من خطة سيري و الخطة الوطنية و كذلك بطء الآلية المعمول بها لغاية الآن.(مقابلات) رجل الأعمال فيصل الشوا : نائب رئيس مجلس إدارة مركز التجارة الفلسطيني "بال تريد" يقول: أنه خلال عام من بدء عملية الإعمار تم صرف حوالي ٢٥ مليون دولار فقط لأصحاب المنشآت الاقتصادية الصغيرة التي تضررت جزئياً في الحرب الأخيرة، وتلقى القطاع الخاص وعوداً بدعم باقي المنشآت التي لحقت بها أضراراً كبيرة ومتوسطة ولكن مضى على هذه الوعود عدة أشهر دون صرف دفعات أخرى ومازالت غزة تنتظر المنحة الكويتية "٢٠٠ مليون دولار" التي سيخصص جزء منها لإعادة إعمار المصانع المدمرة.

[٤] وفقا للمؤتمر الصحفي لرئيس الوزراء بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٢٩

[٥] " دراسة لإتحاد المقاولين أكتوبر ٢٠١٥"

[٦] د .نصر عبد الكريم لصحيفة الأيام

وبحسب صناعيين فإن ٩٠٪ من المصانع مدمرة، أما المصانع التي تم إعادة تأهيلها فكانت بتمويل ذاتي من خلال مالكي هذه المنشآت الاقتصادية الذين أنفقوا مدخراتهم أو حصلوا على قروض من أجل إعادة بناء وتجهيز مصانعهم المدمرة، وذلك وسط معاناتهم لفترة طويلة جداً ; نتيجة صعوبة إدخال المواد والمعدات اللازمة للإنتاج الأمر الذي دفع ببعض الخبراء الاقتصاديين للتقليل من أهمية حجم المساعدات والمعونات الطارئة التي قدمت لعدد من الصناعيين، وسط حجم الأضرار والدمار الهائل الذي لحق بمنشآتهم ما يستوجب ضرورة أن يتناسب الدعم مع حجم هذا الضرر الكبير في ظل بنية تحتية مدمرة.

ويصف الشوا: وهو أحد أبرز ممثلي القطاع الخاص في غزة، مستوى التزام الدول المانحة بتنفيذ تعهداتها بعد مرور عام على المؤتمر بالضعيف جداً ,مؤكداً في ذات الوقت أن ما تم دفعه فعلياً من أموال المانحين لم تستغل الاستغلال الأمثل اللازم لدعم متطلبات التنمية الاقتصادية والحد من وطأة معاناة المتضررين.[٧]

ويستبعد اقتصاديون إمكانية إيفاء الدول المانحة بتعهداتها في ظل استمرار الانقسام الفلسطيني، وعدم تشكيل حكومة وحدة وطنية تمثل الكل الفلسطيني كمدخل لمطالبة الدول المانحة بالالتزام بما تعهدت به تجاه إعادة الإعمار واقتصار مجريات إعادة الإعمار حتى الآن على إعادة إصلاح الأضرار الجزئية عبر تزويد المتضررين بالمواد الخام أو بالدفعات المالية، بينما الأضرار البليغة والبيوت المدمرة كلياً فحتى اللحظة لم يتم تسليم أي متضرر هدم بيته كلياً خلال الحرب مفتاح شقته الجديدة باستثناء مشروع إعادة بناء ألف وحدة سكنية الذي تموله دولة قطر بقيمة ٥٠ مليون دولار من أصل مليار دولار تعهدت بدفعها في مؤتمر القاهرة .

شروط مطلبية لإنجاح إعادة الإعمار من وجهة نظر مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص:

يعتقد غالبية الأشخاص الذين تمت مقابلتهم و مراجعة التقارير و المقالات المنشورة بأسمائهم بضرورة تحقيق بعض الشروط المطلبية لإنجاح عملية إعادة الإعمار نورد منها ما يلي :

-إنهاء الانقسام الفلسطيني الذي يبرر لكثير من الدول التي ما زالت تتردد في تقديم المساعدات والمنح الضرورية لأنها تستشعر أنه يتوجب على الفلسطينيين تجاوز هذه المحنة.

-رفع الحصار كلياً وإعادة فتح كافة معابر القطاع والسماح بالاستيراد الحر كما كان قبل ٢٠٠٦ للمواد الإنشائية والمعدات والآليات والمصانع والمواد الخام اللازمة لها ووصول الأموال اللازمة لتنفيذ مشاريع إعادة الإعمار سواء المعتمدة من مؤتمر القاهرة ٢٠١٤ أو غيرها من مصادر التمويل .

-تشكيل هيئة وطنية عليا لإعمار غزة تشارك بها كافة الأطراف ذات العلاقة بالإعمار .

-تطوير قدرات الشركات وتوزيع المشاريع علي الشركات حسب قدراتها بين القطاعين: العام والخاص وتعزيز التعاون بينهما في مجال إعادة الإعمار.

تظهر توصيات القطاع الخاص و المجتمع المدني مدى الضجر و عدم الرضا عن الآليات و السياقات التي تتم بها عملية إعادة الإعمار لما يشوبها من عدم وضوح في الآليات و عدم توفر سبل مناسبة لمراقبة و تسهيل عملية إعادة الإعمار.

[٧] صحيفة الحدث, لعدد ٥١٢, تاريخ ٢٥/١٠/٢٠١٥

نماذج تمويلية:

جهود الإسكان والإيواء:

❖بلغ عدد الوحدات السكنية من فئة الهدم الكلي جراء حرب ٢٠١٤ التي تم توفير تمويل لإعادة إعمارها ٥,١٠٣ وحدة تمثل ٤٦٪ من إجمالي الوحدات المطلوب إعادة بنائها، ومن المتوقع توفير تمويل إضافي بقيمة حوالي ٤٧ مليون دولار لبناء ١,١٠٠ وحدة إضافية، هذا إضافة إلى توفير تمويل بقيمة حوالي ٣٧ مليون دولار لبناء ٩٤٠ وحدة سكنية هدمت كلياً جراء عدوان ما قبل عام ٢٠١٤.

❖استفادت (٩٨,٧٦٣) أسرة من النشاطات المختلفة التي قامت بها كل من وزارة الأشغال العامة والإسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين (UNRWA)، ومنظمة الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS).

❖من المتوقع أن يتم تمويل إصلاح ١,٧٠٠ وحدة سكنية تضررت أضراراً جزئية من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة (للمواطنين من غير اللاجئين من خلال UNDP). كما من المتوقع أن يتم تمويل إصلاح 10,500 وحدة سكنية أخرى للمواطنين من غير اللاجئين تضررت أضرارا جزئية أيضا من قبل المملكة العربية السعودية (من خلال UNDP).

❖أما بخصوص الهدم الكلي فمن المتوقع إعادة إعمار ٨٠٠ وحدة مهدمة بالكامل بتمويل من دولة الإمارات العربية المتحدة (من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – UNDP)، هذا إضافة إلى إعادة إعمار ٣٠٠ وحدة مهدمة بالكامل بتمويل متوقع من ألمانيا.

مشروع تطوير الأسواق الفلسطينية (PMDP) :

ساهم مشروع تطوير الأسواق الفلسطينية (PMDP) بتمويل متطلبات عودة عشرات المصانع و المنشآت الصناعية والخدمية والزراعية التي تضررت خلال الحرب الأخيرة على غزة للعمل مجدداً من خلال رفدها بالماكينات والتجهيزات اللازمة لاستعادة عدد من أصحاب المصانع والمنشآت المختلفة الذين استفادوا من المشروع الذي تموله وزارة التنمية الدولية البريطانية والاتحاد الأوروبي بلغ منذ مطلع العام الحالي ١١٠ مصانع تمكنت جميعها من العودة للعمل مع العمال الذين كانوا يعملون فيها ، حيث بلغت قيمة التمويل الذي قدمه المشروع للمستفيدين المذكورين نحو مليوني دولار كمشاريع تم فعلياً تنفيذ مناقصاتها بينما تقدر كلفة العقود الجاري تنفيذها لصالح نحو ٨٠ مشروعاً نحو ١.٥ مليون دولار، ما يعني أن إجمالي قيمة ما ستموله الخيرية. حتى نهاية عام ٢٠١٥ سيصل لنحو ٣.٥ مليون دولار سيستفيد منها ١٩٠ متضرراً من أصحاب المصانع والشركات المستهدفة حيث شمل التمويل الذي قدمه المشروع لأصحاب المنشآت المتضررة ١١ قطاعاً من القطاعات الإنتاجية والخدمية المختلفة أبرزها كانت قطاع الإنشاءات والزراعة يليها قطاع الأثاث والصناعات المعدنية.

دول مجلس التعاون الخليجي (البنك الإسلامي للتنمية):

برنامج دول مجلس التعاون الخليجي عبر البنك الإسلامي للتنمية باشر منذ شهر تشرين ثاني الماضي بترتيبات إطلاق مشروع استهدف تلبية متطلبات إعادة إعمار وتشغيل ٢٥٢ مصنعاً من القطاعات الصناعية المتضررة جراء الحرب الأخيرة على غزة ومن بينها الصناعات الغذائية والمعدنية والورقية وذلك بقيمة ٦.٥ مليون دولار بينما التمويل، من خلال مؤسسة قطر الخيرية.

وتضمن هذا المشروع توفير ١٢٠٠ فرصة عمل للعمال العاطلين والتمهيد لعملية إعادة الإعمار عبر تأهيل وتشغيل أربعة قطاعات صناعية شملت الصناعات الغذائية والمعدنية والورقية إضافة إلى قطاع الألمنيوم من خلال تقديم الدعم المالي لها .

وكالة الغوث لتشغيل اللاجئين (UNRWA):

أعلنت وكالة الغوث على لسان مدير عملياتها في قطاع غزة السيد بو شاك أنها حصلت على تمويل لبناء ٢٠٠٠ منزل من البيوت المدمرة كلياً وذلك من أصل ما يزيد عن ٩٠٠٠ منزل دمرت أثناء الحرب الأخيرة على قطاع غزة. وقد عاد وأكد السيد شاك أنه قد تم إنجاز ٤٠ منزلاً من المدمرة كليا فقط حتى تاريخه[٨].

[٨] بو شاك، ورشة عمل في رفح بتاريخ ١٤/٢/٢٠١٦

ومنذ البدء في استجابتها الطارئة لحاجة الإيواء لعام ٢٠١٤، قامت الأونروا بتوزيع مساعدات مالية بقيمة ١٣٤,٦٩ مليون دولار لأسر اللاجئين الفلسطينيين الذين تعرضت مساكنهم للدمار والهدم خلال صراع صيف عام ٢٠١٤، وذلك لا يشمل نفقات دعم البرامج ".

وبين أن الأونروا أنهت الدفعات المالية المقدمة لأكثر من ٦٦,٣٠٠ أسرة فلسطينية لاجئة وهو أكثر من نصف عدد الحالات المسجلة وذلك من أجل إجراء أعمال إصلاح خفيفة لمساكنهم، كما قدمت دفعات لـ ١,٣٠٩ أسرة من فئة أصحاب المساكن المدمرة بشكل بالغ، وكذلك تقديم دفعات لـ ١١ عائلة من المدمرة مساكنهم بشكل بالغ جداً وتقديم مساعدة لـ ١٠ عائلات لإعادة بناء مساكنها المدمر كلياً كما تم تحويل دفعات مالية لأكثر من ١١ ألف عائلة لاجئة من أجل أن يقوموا بعملية الإصلاح لمساكنهم، وكذلك تقديم دفعات لـ ١٦٣ أسرة من أجل مواصلة إعادة إعمار بيوتهم .

وأشار بوشاك إلى أنه بعد مضي أكثر من ١٥ شهراً على انتهاء الحرب الأخيرة، فإن أكثر من ٧٢٠٠ عائلة لاجئة لم تستلم دفعات مالية للبدء في إعمار مساكنهم المدمرة بشكل كلي. وبسبب النقص في التمويل، فإن حوالي تسعة آلاف عائلة لم تستلم دفعات بدل الإيجار من أجل تغطية شهر أيلول الماضي.

مشروع إعادة إعمار المنازل المدمرة جزئياً :

أعلن وزير الأشغال العامة والإسكان د . مفيد الحساينة :أنه سيتم في شهر ديسمبر البدء باتخاذ الترتيبات اللازمة للبدء بالمرحلة الأخيرة من إعادة إعمار المنازل التي لحقت بها أضراراً جزئية بليغة، وتشمل ٢٢ ألف منزل وذلك بالتوافق بين الوزارة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) على المباشرة وبتمويل عبر منحة مقدمة من بنك التنمية الإسلامي في جدة والصندوق السعودي بمبلغ قدره ٣٣ مليون دولار، بينما ستقوم وكالة الغوث «أونروا» بإعادة إعمار البيوت المهدمة الخاصة باللاجئين.

وبين أنه تم إنجاز قرابة ٩٠٪ من البيوت المهدمة جزئيا وتم إزالة ما يقارب ٨٠٪ من حجم الركام الناتج عن دمار البيوت والمنشآت.[٩]

جهود الإسكان والإيواء:

نشاطات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP):

-استفادت (٤,٤٦٧) أسرة من نشاطات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) المختلفة المتعلقة بمرحلة الطوارئ من إعادة إعمار غزة والتي تشمل:

--٣,٧٩٤ أسرة مستفيدة من مساعدة الإيواء المؤقتة (عدد الأسر التي تتلقى مساعدة الإيجار / بدل استضافة) لفئة الهدم الكلي والبليغ (تقرير الأمم المتحدة).

--١٥٤ أسرة مستفيدة من منحة المساعدات النقدية لفئة الهدم الجزئي .

--٥١٩ أسرة مستفيدة من منحة المساعدات النقدية لفئة الضرر البليغ .

نشاطات وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين :(UNRWA)

-بلغ عدد الأسر المستفيدة من برامج وكالة الغوث المتنوعة (٩٢,٠٥٩)، ويشمل هذا الرقم:

--١٣,١٦٣ أسرة مستفيدة من مساعدة الإيواء المؤقتة (عدد الأسر التي تتلقى مساعدة الإيجار / بدل استضافة) لفئة الهدم الكلي والبليغ .

--٧٦,٢٢٥ أسرة مستفيدة من منحة المساعدات النقدية لفئة الهدم الجزئي .

--٢,٤٩٩ أسرة مستفيدة من منحة المساعدات النقدية لفئة الضرر البليغ .

--١٧٢ أسرة مستفيدة من منحة المساعدات النقدية لفئة الهدم الكلي .

-يجري العمل على بناء ٢٠٠ منزل مهدم بالكامل بتمويل من حكومة ألمانيا من خلال KFW بقيمة إجمالية تبلغ حوالي ٩,٨ مليون دولار.

-إعادة توجيه تمويل سعودي سابق لإعادة إعمار ٢٠٠ وحدة سكنية للحالات الاجتماعية من فئة اللاجئين بقيمة إجمالية تقدر بحوالي ٥,٥ مليون دولار.

-توفير تمويل سعودي سابق من خلال البنك الإسلامي للتنمية لإعادة إعمار ٨٠٠ وحدة سكنية من فئة اللاجئين بقيمة إجمالية تقدر بحوالي ٣٢ مليون دولار لحالات الهدم القديم (عدوان ما قبل ٢٠١٤)، حيث يجري فحص قوائم المرشحين للمشروع بالتنسيق مع وزارة الأشغال العامة والإسكان.

-توفير تمويل من الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة إعمار ٨٠٠ وحدة سكنية من فئة اللآجئين بقيمة إجمالية تقدر بحوالي ٢٠ مليون دولار لحالات الهدم الكلي.

-تم إغلاق كافة مراكز الإيواء التابعة لوكالة الغوث في قطاع غزة منذ منتصف عام ٢٠١٥ .

منظمة الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS):

--40 أسرة مستفيدة من منحة المساعدات النقدية لفئة الهدم الجزئي .

إنجازات أو تحت التنفيذ:

نشاطات وزارة الأشغال العامة والإسكان:

❖(المنحة الكويتية - دولة الكويت):

-الانتهاء من إعداد قائمة المرشحين الأولى من المنحة الكويتية، والمصادقة على إدخال مواد البناء لهذه القائمة (عدد المرشحين ١,٠٠٠ مستفيد/ة) . كما تم الانتهاء من إعداد قائمة المرشحين الثانية وبلغ عدد المرشحين ١,٠٠٠ مستفيد/ة، وبهذا يصل عدد المستفيدين الكلي من المنحة إلى ٢,٠٠٠ مستفيد/ة.

❖(المنحة القطرية - دولة قطر):

-الانتهاء من توزيع دفعات بدل إصلاح أضرار جزئية لـ ٢,١٩٧ متضرر من فئة غير اللاجئين.

-إعادة إعمار ١,٠٠٠ وحدة سكنية مهدمة كلياً (من خلال اللجنة القطرية لإعادة إعمار غزة – بقيمة ٥٠ مليون دولار) يتم متابعة الدفعات المالية للمستفيدين حسب مراحل الإنجاز، حيث بلغ إجمالي ما تم دفعه حتى نهاية ٢٠١٥ حوالي ٣٦,٣ مليون دولار .

❖(مؤسسة قطر الخيرية):

-مشروع إعادة إعمار برج الظافر في مدينة غزة (٥٠ وحدة سكنية بقيمة ٣ ملايين دولار) جاري العمل في المشروع.

-جاري تنفيذ مشروع إعادة تأهيل وحدات سكنية لغير اللاجئين بقيمة ٥,٤ مليون دولار (٢٢٨ من فئة الضرر البالغ وغير الصالحة للسكن و ١٣٤ من فئة الضرر البالغ و ٣٩٧ من فئة الضرر الطفيف).

-الانتهاء من تنفيذ تدخل لـ ١٧٣ حالة من حالات الضرر الطفيف بمبلغ ١٥٠ ألف دولار، من مؤسسة دار اليتيم من خلال مؤسسة قطر الخيرية.

❖(مؤسسة التعاون):

-مشروع إعادة إعمار وحدات سكنية مهدمة في منطقة جحر الديك بقيمة ٤,٢ مليون دولار تم إعداد كشوفات المستفيدين من فئة غير اللاجئين، حيث بلغ عدد المرشحين ١٢٠ مستفيد/ة.

-تمويل مشروع إصلاح أضرار جزئية من فئة غير اللاجئين بمبلغ ١,٠٥ مليون دولار، البدء بصرف الدفعات المالية لـ ٧٥٢ حالة ضرر طفيف و ٩٥ حالة ضرر بالغ وغير قابل للسكن.

❖(وكالة التنسيق والتعاون التركية "تيكا"):

الموافقة على إنشاء ١٩ عمارة في منطقة جحر الديك لإيواء المواطنين الذين هدمت بيوتهم بشكل كلي (٤١٨ وحدة سكنية) والمواطنين الذين هدمت بيوتهم على أرض حكومية أو حدودية حسب سياسة الإعمار، إضافة إلى إقامة مسجد، وقد قامت الوزارة بتسليم كتاب تخصيص الأرض والمخطط العام للمشروع.

❖(أخرى):

-تمويل مشروع إصلاح أضرار جزئية من فئة غير اللاجئين لـ ١٠٧ حالات ضرر طفيف و ٥٤ حالة ضرر بالغ و ٥ حالات ضرر بالغ وغير قابل للسكن (مؤسسة فارس العرب ومؤسسات أخرى).

-تمويل مشروع إعادة بناء ١٥ وحدة سكنية مهدمة كلياً تنفذ من قبل جمعية دار الكتاب والسنة، حيث تم ترشيح القوائم وجاري العمل والمتابعة مع استشاري الممول.

-توفير تمويل لإعادة بناء ١٤٠ وحدة مهدمة كلياً جراء عدوان ما قبل ٢٠١٤ (جمعية الرحمة من خلال البنك الإسلامي للتنمية).

-بخصوص الإيواء المؤقت عن طريق الكرفانات، تم حتى تاريخه توفير ٥٧٤ وحدة سكنية متنقلة (كرفان)، إضافة إلى ٤٠٠ وحدة سكنية خشبية من جهات متعددة.

[9] مؤتمر صحفي لوزير الأشغال العامة بتاريخ ١٢/١٠/٢٠١٥

إزالة الأنقاض ومخلفات الحرب وإكمال هدم المباني الآيلة للسقوط أو تدعيمها:

نشاطات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP):

-بلغت كمية ما تمت إزالته من أنقاض حوالي ٨٨١ ألف طن. أما عدد أيام العمل التي تم توفيرها جراء هذا التدخل حتى تاريخه فبلغ أكثر من ٣٣ ألف يوم عمل.

قطاع الكهرباء :

-إنجاز حوالي ٩٥٪ من إعادة تأهيل الشبكات وربط المواطنين بالكهرباء.

-العمل على استقرار خطوط التغذية من المصادر المختلفة (محطة التوليد والجانب الإسرائيلي والجانب المصري) هناك استقرار في مصادر الطاقة المغذية لقطاع غزة، وبالتالي هناك تطبيق مستقر لنظام ٨ ساعات فصل و ٨ ساعات وصل.

محاور رئيسية:

-إيصال التيار الكهربائي للمواطنين بشكل مستمر (إعادة تأهيل شبكات 22KV) – نسبة إنجاز ٩٤٪.

-تحسين أداء شبكة الضغط المنخفض وربط المشتركين بها بشكل جيد (إعادة تأهيل شبكات 0.4KV) – نسبة إنجاز ٩٦٪.

-صيانة وتركيب محولات كهربائية 22/0.4KV بهدف توصيل التيار الكهربائي لأكبر عدد من المواطنين– نسبة إنجاز ٩٦٪.

-إيصال التيار للمواطنين في جميع المناطق التي استهدفت أثناء الحرب. يستمر العمل على توصيل التيار الكهربائي لجميع المنازل، والتي تشمل البيوت المدمرة، إذ يتم توصيلها حسب طلب صاحب المنزل في حال تمكنه من صيانة جزء من المنزل يستطيع الإقامة فيه – نسبة إنجاز ٩٧٪.

-إعادة تأهيل المخازن الرئيسية بهدف إعادة بناء المخازن التي تم قصفها أثناء الحرب – نسبة إنجاز ٨٠٪.

مشاريع أخرى:

-جاري العمل على تنفيذ عدد من المشاريع التطويرية التي ستواجه من خلالها الأحمال المتوقعة في فصل الشتاء.

-جاري العمل على تنفيذ مشروعات الكابلات الأرضية الممولة من منحة البنك الإسلامي للتنمية ومنحة البنك الدولي.

-تم البدء بتطوير شبكة الكهرباء في شارع النصر وشارع الرشيد.

قطاع المياه :

التزود بالمياه:

-تجاوز قطاع المياه مرحلة خطة الطوارئ (٦ شهور)، ويتم حالياً تنفيذ تدخلات مرحلة ما بعد خطة الطوارئ.

-تم الانتهاء من تأهيل ٢٢ بئر مياه مدمر وما زال العمل مستمراً لتأهيل الآبار الأربع المتبقيات (بنسبة إنجاز عام بلغت ٨٥٪).

-إعادة تأهيل ١٤ خزان مياه ومحطات الضخ التابعة: تم الانتهاء من تأهيل ٧ خزانات مياه كانت قد دمرت بشكل جزئي (بنسبة إنجاز عام بلغت ٥٥٪).

-إعادة تأهيل ٤٦ كم من شبكات المياه بمختلف الأقطار: تم تنفيذ ما يزيد عن ٣٣ كم من شبكات المياه المدمرة (نسبة إنجاز ٦٥٪).

إعادة خدمات الصرف الصحي:

-إعادة تأهيل ١٨ كم من شبكات الصرف الصحي بمختلف الأقطار: تم تنفيذ ما يزيد عن ١٣ كم من شبكات الصرف الصحي المدمرة (نسبة إنجاز ٧٠٪).

-إعادة تأهيل ٤ محطات معالجة مياه صرف صحي: تم الانتهاء من تأهيل ٣ محطات صرف صحي في شمال غزة ووادي غزة ورفح (نسبة إنجاز ٨٠٪).

تأهيل معدات التشغيل والصيانة لمرافق المياه والصرف الصحي:

-استبدال ١٥ آلية ثقيلة لعمليات الصرف الصحي: تم شراء ٦ آليات ثقيلة وبانتظار دخولها عبر المعبر.

-استبدال أجهزة الحاسوب المتضررة: تم توفير التمويل اللازم من البنك الدولي و KFW، وما زال العمل جاريا على استبدالها.

-صيانة المباني الإدارية لإدارة قطاع المياه والصرف الصحي: تم صيانة ٥٥٪ من المباني الإدارية.

دراسة وتقييم الأثر البيئي للحرب على المصادر المائية: في مرحلة المفاوضات مع الاستشاري.

المنحة الكويتية: تبلغ حصة قطاع المياه من المنحة الكويتية ٦٠ مليون دولار تمثل ٤٣٪ من تكاليف إنشاء خط المياه الناقل (National Carrier)، وبهذا الصدد تعكف سلطة المياه على إعداد التصاميم الهندسية لمشروع الخط الناقل بتمويل من البنك الدولي، حيث شرعت في عملية التحضير للعطاءات المتعلقة بهذا الشأن. من المتوقع أن تستغرق الإجراءات عاما من تاريخه ومن ثم تباشر سلطة المياه بتنفيذ المنحة الكويتية .

قطاع الزراعة :

-تم الحصول على منحة من البنك الإسلامي بقيمة ١٢ مليون دولار (٤ مليون لقطاع الإنتاج النباتي و ٤ مليون لقطاع الإنتاج الحيواني و ٣ مليون للبنية التحتية الزراعية ومليون واحد لقطاع الثروة السمكية), وسيشكل هذا التمويل رافعة لدعم القطاع الزراعي بما يشمل قطاع الإنتاج النباتي وقطاع الإنتاج الحيواني والبنية التحتية الزراعية وقطاع الثروة السمكية..

-جاري العمل على تنفيذ ١٣ مشروع متنوع للقطاع الزراعي من خلال الوزارة ومؤسسات أهلية أخرى.

-تم تحديد المشاريع الزراعية المنوي تنفيذها ضمن المنحة الكويتية التي تبلغ قيمتها ٤,٩ مليون دولار، والمشاريع هي: (إعادة تأهيل ٢٥٦ دفيئة زراعية مدمرة تدميراً كليّاً، وتعويض متضرري حظائر الأغنام (مزرعة زينكو أو أسبست) مساحة ٥٠ م٢ فما فوق، وإقامة محجر صحي).

-ملف الأضرار: تم إدخال حوالي ٣٠,٠٠٠ ملف إنتاج نباتي وحيواني لجميع المديريات، وتم اعتماد ٩٥٪ منها.

القطاع الاقتصادي:

-تم تعويض حوالي ٣,٢٠٠ منشأة اقتصادية بنسبة ١٠٠٪ من الأضرار التي لحقت بها، وهو ما يشكل ٦٢٪ من إجمالي متضرري القطاع الاقتصادي.

-بدأت مؤسسة قطر الخيرية بتنفيذ تدخل بقيمة حوالي ٧ مليون دولار لتعويض ٢٦٠ شركة من قطاعات صناعية مختلفة منها الصناعات الغذائية والورقية والمعدنية والألمنيوم.

-جاري العمل بشأن تنفيذ تدخل بقيمة حوالي ٧ ملايين دولار لتعويض ٢٦٠ شركة من قطاعات صناعية مختلفة منها: الصناعات الغذائية, والورقية والمعدنية, والألمنيوم ,من قبل مؤسسة قطر الخيرية، ويتم ذلك بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد الوطني والقطاع الخاص.

-فيما يتعلق بالمنحة الكويتية، والتي تقدر حصة القطاع الاقتصادي منها بـ ٨,٦ مليون دولار، قامت الوزارة بتشكيل المكتب الفني لإدارة مشاريع القطاع الاقتصادي ضمن المنحة وتشكيل اللجان المتخصصة الأخرى. كما قامت طواقم الوزارة المعنية بالمختبرات وتطويرها بإعداد المواصفات الفنية للأجهزة والمعدات المطلوبة.

-تم دفع تعويضات بقيمة حوالي ٩ مليون دولار لـ ٣,١٩٥ متضرر من أصحاب المنشآت ذات الأضرار الطفيفة من آثار العدوان الأخير، والتي تمثل حوالي ٦٢٪ من إجمالي المتضررين.

-فيما يتعلق بقطاع الإنشاءات الصناعية, عملية تعويض قطاع الإنشاءات بدأت حديثا, وما تم تعويضه فقط ما نسبته ٥٥٪ من المنشآت المتضررة ضرر جزئي من خلال المنحة القطرية.[١٠]

عاشراً : الحكم المحلي والبلديات:

-سيتم قريباً البدء بتنفيذ المنحة الكويتية، والتي خصص منها ٣٥ مليون دولار لصالح قطاع الحكم المحلي والبلديات. تشمل المنحة تدخلات في مجالات الطرق والإنارة والمياه.

- وصلت منح صندوق البلديات، والبالغة حوالي ٢٢ مليون دولار وتمثل الدفعة الثانية، مرحلة إقرار المشاريع في التدخلات الثمانية المتعلقة بقطاع الحكم المحلي التي يتم تنفيذها ضمن هذه المنح، وهي: الطرق، والمباني والمنشآت، والمياه والصرف الصحي ومياه الأمطار، والطاقة والكهرباء، والآليات، والنفايات الصلبة، ودعم موازنة البلديات.

القطاع الصحي:

-قدر مجموع الأضرار المباشرة في منشآت القطاع الصحي من مستشفيات ومراكز رعاية صحية أولية بحوالي 24 مليون دولار أمريكي، وتم توفير تمويل لتنفيذ مشاريع إعادة بناء وتأهيل القطاع الصحي من الأضرار التي لحقت به خلال حرب ٢٠١٤.

-بلغ عدد المشاريع لعام ٢٠١٥ حوالي ١٩ مشروعا منها ٥ مشاريع نفذت بالكامل، بينما لا زال ١٤ مشروعاً تحت التنفيذ وبنسب إنجاز متفاوتة بحسب طبيعة المشروع والمنحة علماً أن مجموع ما يحتاجه قطاع الصحة في غزة بغرض الاستمرار في تقديم الخدمات الصحية للمواطنين يقدر بحوالي ٧٩ مليون دولار، وذلك بحسب خطة عام ٢٠١٥ التي أعدتها الوزارة.

[١٠] لقاء مع الأستاذ فريد زقوت بتاريخ ٢٩/١٢/٢٠١٥

قطاع التعليم :

نشاطات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP):

-بلغ عدد المدارس والمؤسسات التعليمية التي تضررت أثناء العدوان ٢٥٩ مدرسة. تم تنفيذ مشاريع لترميم وإصلاح الغالبية العظمى من المدارس ولم يبق سوى مدرستين دمرتا تدميرا كلياً ومدرستين تضررتا أضراراً بليغةً و ٢٣ مدرسةً تضررت أضراراً جزئيةً متوسطةً أو طفيفة، وتم توفير التمويل وإدخال طلبات الحصول على مواد بناء لكافة تلك المشاريع وفقا لآلية إعادة إعمار غزة. تم مؤخراً توقيع اتفاقية لدعم قطاع التعليم سينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بمبلغ حوالي ٢١,٢ مليون دولار بتمويل قطري. سيتم بموجب الاتفاقية إعادة بناء مرافق تعليمية في قطاع غزة موزعة كالآتي: ١٣ مدرسة تتبع القطاع الخاص، ومركزي تدريب حكوميين، و ٨ قاعات متعددة الخدمات في المدارس الحكومية، و ١٠ مرافق تابعة للجامعات، إضافة إلى بناء ١٣١ فصل دراسي في مدارس مختلفة للتخفيف من حدة الازدحام في الفصول المدرسية، وإعادة بناء ٤ مدارس حكومية. توقيع اتفاقية مع بنك فلسطين المحدود بقيمة حوالي ١٥٠ ألف دولار لتمويل أعمال الصيانة الدورية لمدارس الحكومة في قطاع غزة.

إسرائيل المعيق الرئيسي:

. محدودية كمية الإسمنت الواردة بالمقارنة مع حجم الكميات المطلوبة

. منعت اسرائيل في التاسع من شهر ديسمبر كانون أول دخول الإسمنت المخصص لأعمال التشطيبات إلى قطاع غزة علماً أن الإسمنت الوارد إلى غزة يستهدف ثلاث فئات تشمل: فئة أصحاب المنازل والمنشآت المتضررة من الحرب الأخيرة على غزة، وفئة المواطنين العاديين غير المتضررين المتقدمين عبر البلديات والوزارات ذات العلاقة بطلبات للحصول على الإسمنت من أجل بناء وحدات أو عمارات سكنية، أما الفئة الثالثة فتمثل: المواطنين المتقدمين بطلبات للحصول على الإسمنت من أجل استكمال وتشطيب مبانيهم الجاهزة حيث بلغ عدد طلبات المتقدمين للحصول على الإسمنت من الفئة الثالثة أكثر من[١١] ١٨ ألف حالة .

علق الجانب الإسرائيلي في السادس عشر من آب الماضي دخول كمية من الإسمنت تقدر بحمولة ٥٢ شاحنة "ما يزيد على ألفي طن" وذلك للمرة الأولى منذ أن سمح الجانب الإسرائيلي بإدخال مواد البناء اللازمة لإعادة الإعمار في شهر تشرين الأول من العام الماضي حيث كانت إسرائيل تعمد في بعض الأحيان إلى تأخير دخول الشاحنات المحملة بالإسمنت والواردة إلى غزة عبر معبر كرم أبو سالم لبضع ساعات ثم سمح بعد ذلك بدخولها.

. عدم تمكين قطاع غزة من الحصول على حصته السنوية من الإسمنت المخصص للأراضي الفلسطينية، ضمن ما يعرف بقائمة كوتة السلع غير الخاضعة بحسب اتفاق أوسلو لمعهد المواصفات والمقاييس الإسرائيلي (تيكن) حيث مازال هذا الأمر رهن موافقة الجانب الإسرائيلي على تزويد غزة بهذه الحصة التي تقدر بنحو ٢٠٠ ألف طن من أصل ٤٠٠ ألف طن تشملها الكوتة المذكورة التي تتضمن ٢١ سلعة من بينها الإسمنت يسمح باستيرادها حسب اتفاق أوسلو من الأردن ومصر.[١٢]

. عدم ملائمة معبر كرم أبو سالم لإدخال عدد شاحنات الإسمنت التي يسمح الجانب الإسرائيلي بتوريدها لغزة والتي تقدر بـ ١٢٠ شاحنة يومياً ما يعني نحو ٤٥٠٠ طن من الإسمنت المكيس والسائب، بينما الكمية التي يتم إدخالها فعلياً تقدر بنحو ٢٥٠٠ طن من الصنفين، ما يعني :إن غزة تفقد ٢٠٠٠ طن يومياً رغم وجود موافقة إسرائيلية على إدخالها.

. عدم تحديث المصانع الإنشائية بسبب الحصار

. افتقار معبر كرم أبو سالم للتجهيزات الفنية يحد من قدرته على تزويد قطاع غزة بكامل احتياجاته من الإسمنت حيث أن الطاقة الفعلية للمعبر تكفل على سبيل المثال إدخال ما يتراوح بين ٣٠ إلى ٤٠ شاحنة محملة بالإسمنت السائب يومياً إضافة إلى الإسمنت المكيس, ما يعني: نقل ما معدله نحو ١٤٠٠ طن يومياً بينما ما يتم إدخاله فعلياً لا يتجاوز ٧٠٠ طن وذلك منذ أن سمح الجانب الإسرائيلي في منتصف شهر تشرين الماضي بإدخال الإسمنت السائب .

. حجم كمية الإسمنت المطلوب توفيرها لسد العجز في حجم الطلب تستوجب تزويد القطاع بما لايقل عن ٥ آلاف طن يومياً ما يعادل إدخال حمولة ١٠٠ شاحنة من الإسمنت المكيس وحمولة ٣٠ شاحنة من الإسمنت السيلو ما يتم إدخاله فعلياً من الإسمنت يشكل من إجمالي الكمية المطلوبة لقطاع غزة نحو ٣٦٪ .

وكانت شركة سند للصناعات الإنشائية أعلنت عن اعتزامها استيراد مايتراوح بين ٤٠٠ ألف طن إلى ٦٠٠ ألف طن من الإسمنت التركي خلال العام المقبل بالإضافة إلى الإسمنت الإسرائيلي الذي تورده إلى غزة وذلك في إطار خطتها لسد العجز وتلبية احتياجات الأراضي الفلسطينية من الإسمنت وأكدت الشركة ذاتها ما نسبته نحو ٨٥٪ من كميات الإسمنت المقرر استيرادها ستخصص لتلبية احتياجات قطاع غزة " شركة سند شهر نوفمبر " .

[١١] منشورات وتقارير وزارة الاقتصاد الوطني

[١٢] منشورات وتقارير وزارة الاقتصاد رام الله

معيقات داخلية :

عمدت وزارة الاقتصـــاد الوطني في غزة الى تخزين كمية من الإسمنت «١٣٠٠ طن» داخل مخازن التجار الموزعين دون أن تقوم الوزارة ذاتها بإجراء الفحوصات اللازمة على هذه الكمية لمعرفة مدى ملاءمتها للاستخدام في أعمال الإنشـــاءات المختلفة، وذلك تنفيذاً لما تنص عليه المواصفات بشأن ضرورة إعادة فحص الإسمنت للتأكد من مستوى جودة استخدامه في أعمال البناء المختلفة وفحص شـروط التخزين حيث لاتعني انتهاء فترة صـلاحية الإسـمنت المحددة بثلاثة أشـهر عدم صلاحية هذا الإسمنت للاستخدام في أعمال التشطيبات أو صناعة البلوك .

واعتبر فريد زقوت: المدير التنفيذي لاتحاد الصـناعات الإنشـائية أن الإبقاء على الإسمنت في مخازن التجار حتى انتهاء فترة صلاحيته يعد دليلاً على فشـــل آلية إعادة الإعمار وعدم توفر حلول عملية لحماية التجار، فالتاجر هو الذي يدفع ثمن هذه الكميات، وهو في ذات الوقت غير قادر على بيع كيس إسمنت خارج الآلية المعتمدة لتسـويق وتوزيع الإسمنت لأنه يخشـى منعه من الاستيراد حال تصرفه منفرداً .

وتكدس ٢٢ ألف طن من الإسمنت في مخازن التجار المعتمدين وسط عدم قدرتهم على تسويقها في الشهر ذاته إثر توقف صدور قســـائم صرف الإسمنت "الكوبونات" لفترة طويلة ما دفع ببعض تجار الإسمنت المعتمدين إلى التلميح بإمكانية قيامهم ببيع ما لديهم من كميات مخزنة خارج إطار برنامج توزيع الإسمنت لمتضـرري الحرب الأخيرة، الذي يسـتهدف حملة الكوبونات ممن يحصـــلون على مواد البناء عبر آلية التوزيع المعتمدة والخاضعة لفريق المراقبين الدوليين ضمن ما يعرف ببرنامج (GRAMS UNOPS), بينما آثر آخرون من كبار التجار عدم المجازفة ببيع ما لديهم خارج النظام المعمول؛ خشـــية منعهم مســـــتقبلاً من استلام أي كميات جديدة من الإسمنت حال إقدامهم على هذا الأمر لاسيما وأن حجم تجارة بعض مسـتوردي الإسمنت كبيرة جداً ولا يسـتطيعون المجازفة في تسـويق الإسمنت لأي جهة كانت خارج الآلية المعمول بها حتى لو تعرضت الكمية المتوفرة لديهم للتلف .

واعتبر مستوردو مواد البناء أن معالجة وحل مشكلة تكدس كميات كبيرة من الإسمنت وحديد البناء تقتضـي ضرورة الإسراع في تنفيذ المشاريع الخاصة وتفعيل مشاريع الإعمار الخاصة بالمواطنين ومنح الموافقات اللازمة على تزويد هذه المشـاريع بالإسمنت وسائر مواد البناء، كما يتطلب الأمر الإسراع في إعادة بناء المنشآت والمساكن المدمرة كلياً .

ويقول أحد تجار الاسمنت "إن تجارة الإسمنت تمر بمرحلة غير مسـبوقة من الركود والكسـاد وسط بيئة غير طبيعية وحالة من الضـبابية حيث لا يعلم التاجر متى سيتمكن من تسـويق بضـاعته ولا يسـتطيع في ذات الوقت بيعها إلا للأسماء المدرجة في كشـوف الأسماء الواردة إليه ممن بحوزتهم كوبونات وبالتالي نحن لا نعمل إلا حسـب ما تسـمح به آلية توزيع الإسمنت وحسب النظام المعمول به في هذا الشأن".

عدم توفر أي مخزون من الإسمنت لدى كافة التجار والموزعين المعتمدين لمواد البناء نتيجة لزيادة حجم الطلب وأن النسـبة الأكبر من المسـجلين في برنامج توريد مواد البناء الخاص بآلية إعادة الإعمار "GRM" هم من المواطنين غير المتضـررين الذين باتوا مؤخراً يشـكلون نسـبة ٨٠٪ من مجمل المسـتفيدين من الإسمنت الوارد بينما النسـبة المتبقية "٢٠٪" هم من متضرري الحرب الأخيرة وأصحاب المشاريع المنفذة عبر منظمات دولية.

وكانت وزارة الاقتصاد فتحت باب التسجيل لحصول المواطنين غير المتضـررين على الإسمنت في نهاية شهر أيلول الماضي والبداية كانت كشف بأسماء ألف مواطن من أصل ٣٥٠٠ اسم لمواطنين غير متضررين إلى وزارة الشؤون المدنية من أجل الحصـول على موافقة الجانب الإسرائيلي على إدخال كميات الإسمنت المطلوبة لهم وتقاضت وزارة الاقتصـاد في غزة مبلغ مئة شيكل لمرة واحدة عن كل طلب وليس على كل طن كما شاع في الآونة الأخيرة وذلك حســـب وكيل مســـاعد وزارة الاقتصـاد في غزة عماد الباز أن المبلغ المذكور تسـتخدمه وزارته في تغطية تكاليف تعاقدها مع نقابة المهندسين لتشـغيل عشرات المهندسين على بند العقود وذلك للقيام بعمليات التفتيش على منازل المواطنين الذين يسجلون للإسمنت.

المعيقات الإسرائيلية:

أعلن مفيد الحســـــاينة وزير الأشغال العامة والإسكان في شهر حزيران عن التوصل لاتفاق حول آلية إدخال مواد البناء من الجانب الإسرائيلي بين الأطراف الثلاثة: وزارة الأشغال ، ووزارة الشؤون المدنية , ومؤسسة UNOPS المشرفة والمسؤولة عن مراقبة آلية إعادة الإعمار ، منوهاً إلى أن هذه الآلية تســـــتهدف أصحاب المنازل المهدمة كلياً أو البناء الجديد، وإضافة طوابق جديدة .

وبين أن تنفيذ الاتفاق المذكور سيتم وفق آلية تتضمن التقدم للبلديات المختصة من أجل الحصول على التراخيص اللازمة للبناء ومن ثم تقوم البلديات بإرسال الكشوف المعتمدة لوزارتي الاقتصـاد والأشغال العامة والإسكان التي بدورها ستعمل بالتنسيق مع وزارة الشؤون المدنية من أجل الحصـول على الموافقات الإسرائيلية اللازمة لإدخال مواد البناء وفقاً للأسعار التي تعلن عنها وزارة الاقتصـــــــاد الوطني علماً أن هذا الاتفاق استمر العمل به لمدة أربعة أشهر وتوقف العمل بجزئية الإسمنت الخاص بأعمال التشـطيبات الذي منعت إسرائيل دخوله في شهر ديسـمبر كانون أول من عام ٢٠١٥ ما ترتب عليه حرمان نحو١٨ ألف مواطن ممن تقدموا بطلبات للحصول على الإسمنت وإيقاف استكمال بناء وتشطيب مساكنهم.

حوالي ٦٥٪ من مواد البناء تم شرائها من الشركات الإسرائيلية[١٣], وبالتالي تمنح الاتفاقية إسرائيل مكاسب مالية ضخمة. كما تم توظيف عشـــرات المفتشـــين الدوليين ضمن الآلية للإشراف على إعادة بناء قطاع غزة. جدير بالذكر أن تكلفة هؤلاء المفتشين عالية جدا, الأمر الذي سيستنفذ الموارد للفلسطينيين الذين هم في أمس الحاجة إليها.[١٤]

النزاهة: بيئة النزاهة في عمليات إعادة الإعمار:

النزاهة:

النزاهة تعني مجموعة القيم المتعلقة بالصـدق و الأمانة و الإخلاص في سلوك العاملين في العمل (يعمل الجميع بعدالة و دون تمييز او انحياز و يتصـرف بمهنية و موضوعية في إدارة الشـأن العام المسـؤول عنه) و في العلاقة مع الآخرين و يتطلب توفيرها وجود عدد من الضـمانات التي تقف في وجه مظاهر الفسـاد و تضـمن عدم وجود تضـارب في المصـالح يمكن أن يحسم لصالح الفرد المعني ضد المصلحة العامة.

الآليات والإجراءات لضمان نزاهة عملية الإعمار:

سعى الباحث لدراسة مدى تطبيق آليات لضـــــــــمان نزاهة الأفراد و العمليات المرتبطة بعملية إعادة الإعمار في جميع المستويات و المراحل التي تمت بها هذه العملية التي لا تزال مستمرة و بشكل بطئ جدا و قد أظهرت مؤشرات بيئة النزاهة ما يلي:

الخطة الوطنية لإعادة الإعمار:

تمت عملية وضع الخطة الوطنية لإعادة الإعمار أثناء حصـــر الأضرار كما يرى الكثير من الأطراف, وبعدم مشـــاركة ممثلي القطاعات المتضررة,

مدونات سلوك للعاملين الحكوميين و القطاع الخاص:

عملية حصر الأضرار التي نجمت خلال الحرب, بدأت بشكل مبدئي خلال فترات الهدنة التي اتفق عليها بهدف القيام بعمليات إغاثة سريعة وعاجلة للمتضـــررين, فلم يكن هناك أي مدونات سلوك للعاملين على عملية الحصـــر التي اعتمدت في هذه المرحلة على معرفين المناطق حســـــب ما أفاد الأشخاص ذوي العلاقة عن هذه المرحلة. بعد انتهاء الحرب, والبدء بعملية الحصر قامت وزارة الأشغال بتدريب لجان الحصر على آلية جمع البيانات[١٥], ولكن لم يكن هناك مدونة سلوك للعاملين واضحة ومكتوبة تحكم هذه العملية. لغاية الآن لا وجود لمدونات ســـلوك للعاملين الحكوميين والقطاع الخاص, ولكن ما يتم عبارة عن تقييمات مثل الخطط الشهرية التي ترفع شهريا للمكتب الوطني في مجلس الوزراء.[١٦]

١٣ Rosa Luxemburg Stiftung, Gaza after the War: Why is a Political Solution Necessary and Why it Should not be Only about Reconstructing the Prison, February 2015

١٤ Brooking Doha Center, Back to Gaza: A New Approach to Reconstruction, January 2015

١٥ لقاء مع المهندس ناجي سرحان بتاريخ ٢٨/١٢/٢٠١٥

١٦ لقاء مع الأستاذ رأفت سعد الله بتاريخ ٢٥/١٢/٢٠١٥

آليات ضمان عدم تضارب المصالح و التحول دون تدخلات عليا من الأحزاب و قادة المجتمع:

عملية الحصر المبدئية خلال فترة الحرب , والوسائل المستخدمة في ذلك الوقت من معرفين المناطق والأشغال UNDP غير الدقيقة التي شابها الكثير من الخلل والمحسوبية والواسطة(حسب نتائج المقابلات), شككت بقيم النزاهة على عملية إعادة الإعمار, مما جعل بعض الجهات تعيد وتدقق عملية الحصر, من خلال إرسال لجان تدقيق أكثر من مرة على بعض الأماكن. ولكن الآليات التي وضعت بعد ذلك مثل تشكيل فرق هندسية مكونة من طرفين وهما وزارة الأشغال وUNDP, وإرسال الفرق إلى غير مناطق سكناهم أضفى نوع من الشفافية على العمل. كما أن الآليات المستخدمة للجان التحقيق والصورة الجوية أدت إلى وصول نسبة ٩٠٪ من الدقة في حصر الأضرار.[١٧] وفي ذلك السياق تم تقييم المنحة القطرية حيث أظهرت النتائج أن وزارة الأشغال لم تلتزم بنسب التوزيع حسب الآليات المعلنة لكل محافظة, ووجود استبدال للأسماء كما يوجد عدد كبير من المستفيدين من تلك المنحة محسوبين على الصف الوطني الإسلامي من حماس والجهاد الإسلامي, ولكن يبرر ذلك: أن التغيير الذي حصل لحل مشكلة إيجاد مأوى لتلك الفئة التي تجد صعوبة في إيجاد منازل للإيجار بسبب امكانية تعرضهم للاستهداف خلال أي مواجهة مع الجانب الإسرائيلي.[١٨]

تعدد الجهات المشرفة على إعادة الإعمار:

تُشكل قضية تعدد الجهات المشرفة على إعادة الإعمار إشكالية لدى الكثير من القطاعات المتضررة. يشرف على قطاع الإسكان أكثر من طرف, حيث يشرف على عملية إعادة إعمار ما لحق بمنازل المواطنين (الغير لاجئين) وزارة الأشغال وUNDP, أما من يشرف على إعادة إعمار ما لحق باللاجئين: UNRWA مما أدى للإخلال بقيم النزاهة. وحسب دراسة أجريت على المنحة القطرية ظهر وجود رضى عام عن تقييم الأضرار للمتضررين الذين تم إجراء حصر أضرار لهم من قبل UNRWA, أما فيما يتعلق بتقييم الأضرار من قبل وزارة الأشغال وUNDP كان هناك الكثير من الشكاوى والامتعاض من المواطنين.[١٩] وفيما يتعلق بقطاع الإنشاءات قال فريد زقوت: المدير التنفيذي لاتحاد الصناعات الإنشائية الفلسطينية أنه لا يوجد جهة واضحة للاتحاد يمكن التوجه إليها بخصوص إعادة الإعمار, وأكد زقوت أن منظمة الأمم المتحدة لخدمات المشاريع UNOPS, أغلقت ٧٠ منشأة صناعية في قطاع غزة, تمثلت في: ١١ مصنعاً للباطون, و٥٩ مصنعاً للبلوك ,دون سابق إنذار ودون معرفة الأسباب.[٢٠]

آليات توزيع مواد إعادة الإعمار و تأمين الدفعات المالية :

أما عن آليات اختيار التجار المسئولين عن توزيع المواد, فأكد العديد من الأشخاص ذوي العلاقة الذين تم اللقاء بهم بأن ذلك تم من خلال الجانب الإسرائيلي حيث تم اختيار ٢٠ مورد فقط لمواد البناء في قطاع غزة, الأمر الذي اضطر بعده التجار الآخرين على النزول للسوق السوداء للاستمرار في المنافسة بالسوق المحلي, مما أدى لانعاش السوق السوداء. بعد ذلك توزيع المواد على المتضررين استوجب على أي مستهلك لتلك المواد أن يكون ضمن قاعدة بيانات النظام الذي وضع خلال اتفاقية سيري في الجانب الآخر: المتعلق في تأمين الدفعات المالية: يتم وضعها في حسابات المتضررين بشكل مباشر من قبل وزارة المالية في الضفة.[٢١]

اتسمت مراحل بداية عملية إعادة الإعمار عدم رضى كثير من المتضررين أو الأطراف ذوي العلاقة عن الجهات المسئولة عن حصر الأضرار لعدم وجود آلية واضحة لتلك العملية; الأمر الذي طال بسببه البدء فعليا في إعادة الإعمار. بعدها تم إنشاء قاعدة بيانات موحدة بين وزارة الأشغال و UNDP كذلك أدى لتعدد جهات التقييم في تقدير الأضرار إلى عدم رضى شريحة من المتضررين. أما مرحلة اختيار الموردين فقد غابت الشفافية والنزاهة بسبب اختيارهم من الجانب الإسرائيلي مما أدى إلى لجوء الشركات الأخرى للسوق السوداء. أما في مرحلة صرف التعويضات فان عوامل النزاهة تمثلت في صرف التعويضات من قبل حكومة الوفاق. و بالنسبة لاختيار المستفيدين من المنحة القطرية فان هناك تشكيك من قبل بعض المتضررين بسبب عدم وجود آليات واضحة للتعويض (وجود شكاوى لتبديل أسماء).

١٧ لقاء مع المهندس ناجي سرحان بتاريخ ٢٨/١٢/٢٠١٥
١٨ لقاء مع الدكتور حسن عياش بتاريخ ٢٩/١٢/٢٠١٥
١٩ لقاء مع الدكتور حسن عياش بتاريخ ٢٩/١٢/٢٠١٥
٢٠ لقاء مع الأستاذ فريد زقوت بتاريخ ٢٩/١٢/٢٠١٥
٢١ لقاء مع الأستاذ رأفت سعد الله بتاريخ ٢٥/١٢/٢٠١٥

الشفافية:بيئة الشفافية في عمليات إعادة الإعمار:

الشفافية:

الشفافية تعني: التدفق الحر للمعلومات الدقيقة و في مواقيتها و تشير إلى تقاسم المعلومات و التصرف بطريقة واضحة . و هي تتيح للجمهور المعني في شأن ما أن يجمع معلومات حوله , فتمكنهم من أن يكون لها دور فعال في الكشف عن المساوئ في حماية مصالحهم , و تمتلك الأنظمة ذات الشفافية إجراءات واضحة لكيفية صنع القرار على الصعيد العام , كما تمتلك قنوات اتصال مفتوحة بين أصحاب المصلحة و المسؤولين , و تضع سلسلة واسعة من المعلومات في متناول الجمهور.

حاول الباحث في هذا المحور دراسة مدى توفر المعلومات للجمهور و المستفيدين و الآليات المطبقة لتوفير المعلومات في الوقت المناسب بشأن عمليات إعادة الإعمار ضمن مجموعة من المؤشرات التالية:

الخطة الوطنية لإعادة الإعمار:

من الشروط التي فرضت من قبل القاهرة لعقد مؤتمر لإعادة الإعمار :حضور وفد موحد يمثل الكل الفلسطيني, فاضطر الجميع للتوحد للخروج بورقة عمل واحدة, حيث تشكلت لجنة من كل الوزارات تعاون فيها الجميع وتم عقد مؤتمر شرم الشيخ للمانحين لإعادة إعمار غزة بناء على مخرجات تلك الخطة. خلال لقاءاتنا مع الأطراف المختلفة من ذوي العلاقة بإعادة الإعمار واستفسارنا عن رؤيتهم لمدى الشفافية في تلك المرحلة صرح أمجد الشوا : رئيس شبكة المنظمات الفلسطينية أنهم علموا عن الخطة من خلال الإعلام ولم يتم دعوتهم أو اشراكهم في تلك الخطة, وعزز هذا فريد زقوت: المدير التنفيذي لاتحاد الصناعات الإنشائية الفلسطينية عند إجابته على ذلك بأنهم علموا عن الخطة أيضا من خلال الإعلام الأمر الذي قلل مستوى الشفافية في قضية إعادة الإعمار حسب رأيهم. من جانب آخر قال ناجي سرحان عن عقد اجتماع مع بعض المتضررين لكن بعد الخطة بخصوص بعض التدخلات.

الإجراءات والآليات المتعلقة بعمليات التسجيل لإعادة الإعمار:

خطة سيري لعملية الإعمار فرضت الكثير من الإجراءات والآليات المعقدة للبدء بعملية الإعمار التي لم يكن يعلم بها أحد قبل زيارة روبرت سيري على قطاع غزة كما صرح أغلب الأشخاص ذوي العلاقة التي تم سؤالهم عن ذلك الجانب. وكان هناك انعدام رؤية لدى الجميع عن الإجراءات والآليات التي يجب اتباعها في بادئ الأمر, فعانى المتضررون عدم وجود إجراءات مكتوبة توضح لهم آلية التحرك للقيام بالإجراءات اللازمة للتسجيل. عند البحث عن وسائل الشفافية التي اتبعت من قبل الجهات المشرفة لتعريف المتضررين بتلك الإجراءات, تبين أن وزارة الأشغال شاركت كشوفات النازحين لعديد من الجهات مثل حماس, ومؤسسات قطرية وغيرها ; لتقديم الإغاثة العاجلة لهم[٢٢]من جانب آخر وجدت صعوبات كبيرة في الحصول على المعلومات المطلوبة لإعادة الإعمار كما لا يوجد آلية معلنة (الآليات معروفة عن طريق المداولة) وتخضع فقط للموافقة[٢٣]أفاد د. حسن عياش: نتائج دراسته عن رأي المواطنين عن عدم وجود شفافية ووضوح في عملية التسجيل, مما اضطر كثير منهم لتقديم شكاوى عن ذلك. وعن ذلك قال ناجي سرحان :أن الوزارة لا تملك الوقت الكافي لتوعية المواطن عن تلك الإجراءات فالوزارة لا تملك الإعلام المهني اللازم لذلك ولا الموازنة اللازمة, ولكن من يأتي ويسأل عن حقوقه ما له وما عليه يتم إعطاؤه ورقة إفادة بذلك. وفي نفس السياق لا وجود لآليات واضحة للقطاع الخاص عن آليات التسجيل وغيرها[٢٤]

الموردين والموزعين:

بناء على اختيار الموردين من قبل الجانب الإسرائيلي جميع من تم مقابلتهم أقروا بعدم وجود شفافية في عملية الاختيار لأنه لا وجود لمعايير معلنة من قبل أي طرف عن أسباب اختيار ٢٠ مورد واستثناء الباقي مما جعل الشركات المستثنية تعمل ضمن إطار السوق السوداء الذي لا يوجد فيه أي آلية أو عملية رقابة عليه مما يخرجه من إطار الشفافية. أما فيما يتعلق في عملية التوزيع فهي أيضا تخضع لإجراءات طويلة ومعقدة فيجب على الجميع أن يدخل على النظام الذي وضع لمراقبة مواد البناء, حيث أبدى علي الحايك: استنكاره بما تقوم به UNOPS من زيارات فجائية يومية غير مبررة على المنشآت الصناعية وبعدم وضوح عملها وهدفها من ذلك وبعدها القيام بإغلاقات لتلك المنشآت. في سياق آخر صرح ناجي سرحان: عن وجوب تسجيل أي منزل لدى البلديات حتى وإن كان بصورة مبدئية وتم النقاش مع البلديات على ذلك الأمر, ولكن لا يعلم المواطن عن هذه الإجراءات اللازمة.

[٢٢] لقاء مع المهندس ناجي سرحان بتاريخ ٢٨/١٢/٢٠١٥

[٢٣] لقاء مع الأستاذ فريد زقوت بتاريخ ٢٩/١٢/٢٠١٥

[٢٤] لقاء مع علي الحايك بتاريخ ٢٩/١٢/٢٠١٥

الإجراءات والآليات المتعلقة بعمليات التعويضات لإعادة الإعمار:

أما فيما يتعلق بعمليات التعويض: وزارة الأشغال تقوم بعمل عقد بين الوزارة وبين كل متضـــرر حتى يعرف المواطن حقه ولا يعود للمطالبة به من أي جهة أخرى من جانب الشـــــفافية. بالإضافة لوجود معايير وسياسات موحدة لتقدير الأضرار ومتفقين عليها ($٢٨٠/متر للطابق الأرضي, $١٥٠/ متر للطابق الأول) للجهات المســـــئولة عن تعويض الأضرار. ولكن الإجراءات التي تتم في صرف المنح تعتمد على شروط[٢٥] المانحين. وصرح فريد زقوت: بأن المعلومات غير متوفرة عن عملية البدء بإعمار المنشآت الصـناعية المتضـررة ضرر كلي, ولا يوجد أي جهة لأخذ المعلومات عنها. فمن أسباب عدم الشـفافية عدم التزام بعض الدول المانحة بما تم الاتفاق[٢٦] عليه. كما طرح د. حســن عياش عن تســاؤله عن الآلية التي تمت بها عملية اختيار تعويض ١٠٠٠ وحدة سكنية. كما وأضاف أنه تمت دعوة الكثير من المسئولين لجلسـات استماع ورفض الكثير منهم ذلك ولكن نظمت جلسة أو جلستين استماع لمسئولين من قبل مؤسسات المجتمع المدني.

تشـير مؤشرات بيئة الشـفافية, إلى عدم وجود الآليات الكافية للوصول إلى مسـتوى الشـفافية المطلوب. فإذا لم يذهب المتضـرر بنفسـه للاستفسـار عن بعض الإجراءات اللازمة منه, لا تصـل إليه تلك المعلومات, كما لا يوجد آليات معلنة للمواطنين بذلك. وهناك انعدام للشـفافية في عمل منظمة UNOPS الشـيء الذي تطالب به جميع القطاعات المعنية بإعادة الإعمار هو وقف العمل بهذه الآلية و إلغائها.

المساءلة:بيئة المسائلة في عمليات إعادة الإعمار:

المساءلة الداخلية: تعني: الطلب من المسؤولين تقديم التقارير و المعلومات و التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحيتهم و تصـــريف واجباتهم . و الأخذ بالانتقادات التي توجه لهم و تلبية المتطلبات المطلوبة منهم و تحمل المسؤولية عن أعمالهم نجاحا أو فشلا.

كما هو معـــــروف أن أي خطة تعمل وفق نظم إدارية جيدة تتكون من رقابة داخلية وخارجية, من هذا الجانب قام الباحث بدراسة الأدوات والآليات المستخدمة في عملية الرقابة, وإجراءات تطبيقها لو وجدت فكانت المؤشرات كالتالي:

الرقابة الداخلية:

يجب أن تكون عملية الرقابة الداخلية من أحد الأطراف المشرفة على إعادة إعمار غزة, فعليا يوجد تشريعات وقوانين ضمن القوانين التي تصدر من مجلس الوزراء و قانون الخدمة المدنية. ولكن تتمحور المشكلة في تفعيل تلك القوانين و تنفيذها و متابعتها. وفيما يتعلق بالمسـاءلة الأفقية يخضـع موظفين الحكومة لنظام العقوبات ضمن قانون الخدمة المدنية. يوجد نظام عقوبات داخلي لدى منظمة UNDP, ولكن الرقابة الداخلية غير مفعلة، بســبب طبيعة العمل المتواصلة بشـــكل مستمر والاجتماعات المنعقدة بشكل دائم[٢٧]لم يتبين من خلال إجراءات البحث والاستقصـاء التي تمت خلال هذه الدراسة عن حالة تطبيق واحدة لنظام العقوبات لأي موظف أخطأ خلال عملية الإعمار[٢٨]للآن وذلك يعود بســـــــبب عدم تفعيل قانون العقوبات على أرض الواقع. ويرى د. حســن عياش :أن الشـكاوى التي تقدم ضد المخطئين لا تؤخذ على محمل الجد من قبل المسئولين.

الرقابة الخارجية:

من المفتـــرض أن تتم متابعة عملية إعادة الإعمار من جهات خارجية ورقابية, ولكن غابت آليات الـــرقابة فـــي خطة إعادة الإعمار المتفق عليها في مؤتمر المانحين, مما أثر على عمل الخطة لاحقا. الانقسـام كان العامل الأبرز في غياب دور الرقابة الخارجية على إعادة الإعمار وغياب دور المجلس التشريعي عن دوره الأساسي الرقابي, ووجود حكومتين في الضـفة وقطاع غزة وعملية إعادة الإعمار تدار فعليا من رام اللّه سبب آخر في غياب الرقابة. بالإضافة لغياب مؤسســات المجتمع المدني عن دورها الرقابي في ذلك, يبرر ذلك باحتمالية عدم ارتقاء قدرات مؤسســات المجتمع المدني بتنفيذ عملية الرقابة على عملية الإعمار. من جانب آخر الدور الإعلامي: لا يرتقي للمســـــــتوى المطلوب, ومن خلال هذه الدراسة تبين عدم دقة كثير من المصـــــــــادر الإعلامية في أخبارها عن إعادة الإعمار. كما أن غياب الرقابة أدى إلى طلب بعض الممولين للإشراف عن مشاريعهم بشكل مباشر.

[٢٥] لقاء مع المهندس ناجي سرحان بتاريخ ٢٨/١٢/٢٠١٥

[٢٦] لقاء مع المهندس نبيل أبو معيلق بتاريخ ٢٩/١٢/٢٠١٥

المساءلة الاجتماعية:

خلال هذه الدراسة تبين أن الجهات المشرفة والمسئولة على عملية الإشراف لا تتيح أيا من أدوات المساءلة الاجتماعية و أدواتها المختلفة مثل (جلسات الاستماع , بطاقة المواطن , ميثاق المواطن , الموازنات التشاركية ,دستور المواطن) باستثناء نظام الشكاوى الموجود لدى وزارة الأشغال وتخصيص قسم قلم الجمهور لتقديم الشكاوى من خلاله. كما يتم الاستماع لشكاوى المواطنين بشكل مباشر ولكن لا توجد آلية مكتوبة ونظام واضح لذلك. ولا يوجد نظام لقراءة الشكاوى. بالاستفسار عن أدوات المساءلة ظهر أن الجميع بلا استثناء ,لا يعلمون ما هي أدوات الرقابةالاجتماعية حيث صرح م. إياد أبو حمام: منسق قطاع المأوى في المجلس النرويجي للاجئين عن عدم سماعه بأي من هذه الأدوات للمساءلة سوى آلية الشكاوي في وزارة الأشغال. وغياب أدوات المساءلة الاجتماعية عمل على غياب دور الرقابة الرأسية التي يستطيع من خلالها المتضرر تطبيق المسائلة و الرقابة على المسئولين.

تظهر عملية البحث ضعف واضح لأدوات المسائلة الاجتماعية وعدم الدراية بها من قبل جميع الجهات المشرفة على عملية إعادة الإعمار النظام الوحيد المطبق كان نظام الشكاوى الموجود في وزارة الأشغال من خلال قلم جمهور, كما أثر الانقسام السياسي وتغييب دور المجلس التشريعي على وجود رقابة خارجية على الجهات القائمة بعملية الإعمار, وتوصل الباحث إلى انعدام أدوات المساءلة الرأسية و الأفقية ولا يوجد دراية بها من قبل الجميع, فلا يستطيع المواطن مساءلة المسئولين عن أخطائهم. وأجمع كل الأشخاص ذوي العلاقة على عدم علمهم بوجود وسائل رقابية للمساءلة.

الاستخلاصات:

١-الجهات الفاعلة الرئيسية فقط من شاركت في وضع الخطة الوطنية لإعادة الإعمار, وتم الاعتماد على الخبرات السابقة.

٢-تعدد الجهات المشرفة على عملية إعادة الإعمار وعدم وضوح توجهات بعض هذه الجهات قلل من معايير النزاهة خلال عملية الإعمار.

٣-لا يوجد مدونات سلوك للمسئولين والعاملين في إعادة الإعمار .

٤-آليات التسجيل لإعادة الإعمار كانت آليات غير واضحة ومكتوبة, ولكن تمت عن طريق المداولة, مما قلل من نسبة الشفافية. لكن وجود بعض الإجراءات الجديدة في عملية حصر الأضرار كالتصوير الجوي أضفى نوعا من الشفافية على تلك العملية.

٥-عملية اختيار الموردين والموزعين انعدمت بها معايير الشفافية والنزاهة والمساءلة لأنها تمت من خلال الجانب الإسرائيلي.

٦-اتضح وجود معايير واضحة معتمدة لتقدير الأضرار من قبل الجهات المسئولة عن تعويض الأضرار, عزز الشفافية في عملية التعويض.

٧-يوجد غياب واضح في أدوات المساءلة الاجتماعية في عملية إعادة الإعمار.

٨-دور الرقابة الداخلية ضعيف في عملية الإعمار لأنه لا يوجد تفعيل للقوانين بهذا الخصوص من قبل الجهات المشرفة, وهناك انعدام للرقابة الخارجية على إعادة الإعمار بسبب الانقسام وعدم تفعيل دور المجلس التشريعي.

التوصيات:

-بعد دراســـة جميع المراحل التي مرت بها عملية إعادة الإعمار منذ مؤتمر القاهرة في نهاية عام ٢٠١٤ و لغاية تاريخ إعداد هذا التقرير فقد خلص الباحث عدد من الاستنتاجات التي يمكنه من خلالها الخروج بالتوصيات التالية :

١-ضرورة العمل الجاد لتفعيل دور المجلس التشريعي بصفته الاعتبارية الدستورية لسن القوانين و التشريعات و اعتماد المناسب منها و متابعته و مسائلة ذوي العلاقة.

٢-إنهاء الانقسام وتفعيل ديوان الرقابة المالية والإدارية.

٣-تشجيع الأطراف ذات العلاقة للعمل بموجب مدونة سلوك لضمان بيئة نزيهة للعاملين في إطار عملية إعادة الإعمار سواء العاملين الحكوميين أو القطاع الخاص.

٤-تمكين الجمهور و جميع الجهات ذات العلاقة من الحصول على المعلومات و المعايير و الشروط التي تم بموجبها تطبيق عمليات إعادة الإعمار في الوقت المناسب و بوسائل متاحة.

٥-إعطاء مؤسسات المجتمع المدني و جهات الرقابةالخارجية مساحةأكبر لمراقبةو مسائلة الجهات و الأشخاص المسؤولين .

٦-يجب أن تدفع عملية إعادة الإعمار طرفي المعادلة السياسية الفلسطينية الرئيسية للمصالحة بحيث يمكن الحديث عن مراقبة المعابر و توسعتها بحيث لا نحتاج لآليات دولية غير ناجحة لتفرض على قطاع غزة .

٧-توسيع بيئة تطبيق المسائلة الاجتماعية و أدواتها المختلفة مثل " جلسات الاستماع , بطاقة المواطن , ميثاق المواطن , الموازنات التشاركية, دستور المواطن دور واضح للمتضررين في المشاركة والمتابعة, و غيرها .. "

توصيات الحشد و المناصرة :

٨-يجب أن تلعب الطبقة السياسية والسياسيين دورا رئيسياً و محوريا في مخاطبة الدول المانحة والعربية لتوفير الدعم اللازم لعملية الإعمار.

٩-على المجتمع الدولي (INGO) مساعدة السلطة الفلسطينية في أنشطة الحشد والمناصرة المرتبطة بحقوق المتضررين و الحصول على التمويل.

١٠-دعم وتفعيل وتوسيع إطار مجموعات الضغط الشعبية المُشكلة من المواطنين المتضررين و هذا بشكل رئيسي مسؤولية المجتمع المدني.

١١-يجب تشكيل مجموعات ضغط مشتركة حكومية و شعبية لإلغاء UNOPS لتوفيرها نوع من الاحتلال الجديد.

١٢-رفع الحصار بالكامل عن قطاع غزة لإنجاح عملية إعادة الإعمار.

١٣-زيادة الاتصال مع الجمهور وإيجاد آلية واضحة للشفافية والمسائلة في كل مراحل عملية الإعمار.

ملحق رقم (١)

تعهدات المانحون (تقرير البنك الدولي):

Donor Total Pledges announced at Cairo

Conference Of which Support to Gaza

Romania 0.05 0.05	France 50.66 10.13	Algeria 61.40 61.40
Russia 10.00 10.00	Germany 63.32 63.32	Argentina 2.14 2.14
Saudi Arabia 500.00 500.00	Greece 1.27 1.27	Australia 83.5 13.18
Serbia 0.05 0.05	Hungary 0.16 0.16	Austria 8.80 8.80
Singapore 0.10 0.10	India 4.00 4.00	Bahrain 6.50 6.50
Slovakia 0.05 0.05	Indonesia 1.00 1.00	Belgium 7.92 7.92
Slovenia 0.19 0.19	Ireland 3.17 3.17	Brazil 5.00 5.00
South Africa 1.00 1.00	Italy 62.90 23.68	Bulgaria 0.06 0.06
South Korea 12.00 2.00	Japan 200.00 61.00	Canada 14.66 14.66
Spain 45.59 22.80	Kuwait 200.00 200.00	Chile 0.25 0.25
Sudan 20.00 20.00	Luxembourg 37.72 8.97	China 1.60 1.60
Sweden 410.00 10.00	Malaysia 1.45 0.10	Croatia 1.24 0.40
Switzerland 130.00 69.88	Mexico 1.10 1.10	Czech Republic 3.75 0.75
The Netherlands 227.97	Norway 362.44 144.98	Denmark 186.17 14.46
15.30	Poland 0.10 0.10	Estonia 1.27 1.27
Turkey 200.00 200.00	Portugal 0.03 0.03	European Investment Bank5
UAE 200.00 200.00	Qatar 1000.00 1000.00	70.00 70.00
UK 32.16 32.16		European Union6 348.28
USA 414.00 277.00		348.28
World Bank 62.00 62.00		Finland 29.57 9.31

TOTAL 5,087 3,512

ملحق رقم (٢)

قائمة فحص إعداد تقرير حول "إعادة الإعمار في قطاع غزة"

الائتلاف من أجل النزاهة والشفافية "أمان"

يعتبر هذا الفحص هو مقياس علمي لإعداد تقرير حول إعادة الإعمار في قطاع غزة وتعتبر بياناتكم الشخصية هي معلومات في غاية السرية وتستخدم نتائجها فقط بهدف البحث العلمي ،ولا يوجد هنا إجابات خاطئة وإجابات صحيحة، لهذا نرجو تحري الدقة والمصداقية في الإجابة على جميع الأسئلة.

ديسمبر ٢٠١٥

أولاً : بيانات أولية:

الإسم رباعي			
وسيلة الاتصال /			
العمر: ( ) عام	المهنة:	النوع: ذكر ( ) أنثى ( )	
مكان السكن: قرية ( ) مخيم ( ) مدينة ( )		العنوان	
رقم الهاتف:		تاريخ المقابلة: / /٢٠١٥	

ثانيا/ فحص وتشخيص بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة في عمليات إعادة الإعمار:

الرقم	المعيار	الآليات والإجراءات	معيار النزاهة	معيار الشفافية	معيار المسائلة
١	ماهي الآليات والإجراءات التي استخدمت لحصر وتقدير الأضرار واقعيا كما تمت				
٢	ماهي الآليات والإجراءات التي استخدمت لوضع الخطط الوطنية لإعادة الإعمار				

٣	ماهي الآليات والإجراءات التي استخدمت لطرح العطاءات وتنفيذها واقعيا كما تمت(الكرفانات، إزالة الركام)				
٤	ماهي الآليات والإجراءات التي استخدمت لصرف الأموال من المانحين واقعيا كما تمت				
٥	ماهي الآليات والإجراءات التي استخدمت لتقديم الشكاوى والاعتراضات وكيفية التعامل معها واقعيا كما تمت				
٦	ماهيالآليات والإجراءات الخاصةبالجهات المنفذةوالمشرفةعلى عمليات إعادةالإعمار واقعيا كما تمت	السياسات والاجراءات			
		إجراءات تلقي الشكاوى -			
		إجراءات الرقابة الداخلية والخارجية.			

ثالثا :مؤشرات فحص قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة في عمليات الاعمار :

قيم النزاهة:

١-هل هناك قواعد سلوك وأخلاقيات المهنة للعاملين في ملف إعادة الإعمار ؟ وهل هناك إجراءات للتحقق من الالتزام بها ؟

❖ ماهي معايير تقديم الخدمات؟ هل هناك لجان تقوم بالتقييم؟(الواسطة، المحسوبية، التمييز، المحاباة)؟

٢-هل الفرص أمام المتضررين والمقاولين والموردين متساوية ومتكافئة، بناء على أسس واضحة؟

٣-هل هناك دور للاعتبارات السياسية والفصائلية في عمليات إعادة الإعمار؟(هل أعطيت أولوية لأبناء التنظيمات)؟

٤-هل يوجد أنظمة أو تعليمات لتجنب تعارض المصالح لدى المسؤولين عن عمليات إعادة الإعمار؟ وهل يتم مراعاتها؟

٥-هل هناك تعليمات تنظم إبلاغ العاملين والمسؤولين عن ممارسات فساد في عمليات إعادة الإعمار؟ وهل يعلم الموظفون بكيفية الإبلاغ عن ممارسات الفساد ؟

٦-هل تم تقديم إقرار الذمة المالية للمكلفين والمسؤولين عن عمليات إعادة الإعمار؟١(Access to information)

مبادئ الشفافية:

١-هل يوجد تعليمات محددة ومعتمدة للموظفين لدى الجهات المسؤولة لضمان حق المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام في الوصول والاطلاع على المعلومات المتعلقة بعمليات إعادة الإعمار؟

٢-هل الإجراءات والآليات المتعلقة بعمليات إعادة الإعمار واضحة ومعلنة للمواطنين؟

❖هل الموازنات مقروءة وسهلة للمواطنين؟هل تم استخدام أدوات مختلفة للمسائلة ؟هل تم عقد جلسات استماع لإيصال المعايير؟هل هناك ميثاق للمواطن لتقديم هذه الخدمات؟ social media، الراديو،.... الخ

❖هل تم إبلاغ المواطنين بخطة السلطة اتجاه مؤتمر شرم الشيخ؟ كيف تم ذلك؟

❖حسب تصريحات الحمد للّه ٣٠٪ من أموال الإعمار وصلت.

❖ماهو تصنيف الأموال التي صرفت لإعادة الإعمار ؟ ماهو تصنيف البنود لإعادة الإعمار (دعم نفسي، رواتب، احتياجات صحية)؟

٣-هل تقوم الجهات المسؤولة عن إعادة الإعمار بنشر تقارير تتضمن المعلومات الكافية عن سير العمل بمراحله المختلفة,وذلك بوسائل النشر المتوفرة لها كالموقع الإلكتروني ووسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي؟

❖في جميع المراحل هل تم إشراك المواطنين (تقييم الاحتياجات، الإعلانات، التنفيذ، المتابعة)؟

❖هل تم إبلاغ المواطنين وإشراكهم؟ وكيف؟

❖ماهي الأدوات التي تم استخدامها؟

❖هل تم الأخذ بعين الاعتبار الفئات الخاصة مثل: المعاقين، كبار السن ، الأطفال، المرأة؟

٤-هل يتم عقد اجتماعات أو لقاءات توعوية للفئات المستهدفة لتوعيتهم بالآليات والشروط والمعايير المتعلقة بعمليات إعادة الإعمار؟

٥-هل تخضع عملية توريد الخدمات والمشتريات لإجراءات واضحة ومعلنة؟

٦-هل كافة المخططات والشروط والمواصفات والكميات والخرائط والمراحل المتعلقة بعمليات إعادة الإعمار معلنة وواضحة، وفي متناول جميع المعنيين من مقاولين وموردين؟

٧-هل يتم الإعلان عن العطاءات بكل تفاصيلها في الصحف اليومية، وذلك لمنح كافة المقاولين والموردين فرصا متساوية في الاطلاع على تفاصيل العطاءات والتقدم إليها؟

٨-هل تتم عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بإعادة الإعمار بشكل علني وفي جلسات رسمية؟

نظم المساءلة:

١-هل يوجد مرجعية قانونية واضحة وملزمة تنظم عمليات إعادة الإعمار، وتقلل من القرارات الارتجالية والعفوية، ويمكن العودة إليها من أجل محاسبة المسؤولين(تشمل التشريعات كلا من القوانين والأنظمة والتعليمات والقرارات؟

❖نظام المسائلة تؤثر على (المعلومات، العقوبات، الاستجابات).

٢-هل يوجد نظام رقابة\ تدقيق داخلي لدى الجهات المسؤولة عن عمليات إعادة الإعمار؟ ومدى فاعليته، تبعيته.

❖(المسائة الأفقية)::: عندما يخطئ موظف كيف تتم عملية مسائلته داخل المؤسسات ؟ هل هناك نظام واضح؟ هل تم فعليا معاقبة موظف مخطئ؟

٣-هل تمارس المؤسسات الرقابية دورها في الإشراف والرقابة والتدقيق على عمليات إعادة الإعمار في مراحلها المختلفة لتصويب الأداء والمحاسبة على التنفيذ؟

❖(مسائلة أفقية) :

-مؤسسات الدولة: جهاز الرقابة ، التشريعي، نظم الرقابة.

-مؤسسات خاصة: حقوق الإنسان، بنجو، الإعلام والشفافية

❖هل يعلم المواطنون؟ هل يوجد موقع الكتروني؟

(مسائلة رأسية):

٤-ما هي أشكال التقارير التي يتم إعدادها من قبل الجهات المسؤولة عن عمليات إعادة الإعمار ؟ ولمن ترفع وآليات تدقيقها ومتابعتها.؟

❖هل هذه التقارير موجودة؟هل هي متداولة داخليا في المؤسسات؟هل يعلم المواطنون بهذه التقارير ؟ كيف يتم ذلك؟ هل شاورتموهم؟

٥-هل يتم توثيق كل ما يتعلق بعمليات إعادة الإعمار من قبل الجهات المســـــؤولة، من قرارات وعروض وإعلانات وغيرها، والاحتفاظ بها في ملفات خاصة؟ وذلك حتى يتسنى العودة إليها عند الضرورة وفي حالات الفحص والتدقيق.

❖Access of information (data collection, data analysis and data publication)

٦-هل تتيح الجهات المسؤولة عن عمليات إعادة الإعمار آليات للمساءلة الاجتماعية عن أعمالها باعتبار أن مؤسسات وممثلي المجتمع المدني تعتبر شريكا في إعادة الإعمار؟.

❖لماذا لا يتم الإفصاح عن معلومات UNPOS؟، هل هذا من حق المواطنين؟

❖ماهو دور مؤسسات المجتمع المدني؟

❖ماهو مدى التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني؟ أمثلة.

❖ أي من أدوات المسائلة الاجتماعية تم تطبيقها CSC؟, جلسات الاستماع،.....الخ

❖كيف تقدم الشكاوي ؟ وماهي الوسيلة (online، كتابية وتسلم باليد، شفوية)؟

❖ماهي الوسائل التي تم تنفيذها للمواطنين لتسهيل تقديم الشكاوي؟

❖مراحل التعامل مع الشكوى: هل هناك لجان لمتابعة الشكاوي الداخلية؟ كيف يتم التعاطي مع الشكاوي؟

❖هل هناك ميثاق شكاوي أو نظام الشكاوي؟ كيف تقدم الشكوى ومن هو المسئول ؟

❖كيف تتم المتابعة ؟ وهل يتم الرد على الشكوى؟ وفي حالة وجود خلل كيف تتم المحاسبة؟ وهل هناك لجان من المجتمع تتابع ؟ماهي الوسائل(مثل ديوان المظالم)؟

٧-هل يتوفر لدى الجهات المسؤولة عن عمليات إعادة الإعمار أنظمة وآليات واضحة ومحددة للشكاوى والاعتراضات من قبل المعنيين كالمواطنين والمقاولين والموردين، في حال عدم إتباع القواعد والإجراءات المقررة؟

المراجع والمقابلات:

المراجع

١-مكتب الفريق الوطني لإعادة الإعمار .
٢-لقاء مع الأستاذ أمجد الشوا بتاريخ ٢٨/١٢/٢٠١٥.
٣-د. حسن عياش, دراسة إعادة إعمار قطاع غزة بين التحديات والأفق المستقبلية, آلية الأمم المتحدة (روبرت سيري) في الميزان, مركز دراسات بحث المجتمع المدني.
٤-وفقا للمؤتمر الصحفي لرئيس الوزراء بتاريخ ٢٩/١٠/٢٠١٥.
٥-" دراسة لإتحاد المقاولين أكتوبر ٢٠١٥".
٦-د نصر عبد الكريم لصحيفة الأيام.
٧-صحيفة الحدث, لعدد ٥١٢, تاريخ ٢٥/١٠/٢٠١٥.
٨-بو شاك, ورشة عمل في رفح بتاريخ ١٤/٢/٢٠١٦.
٩-مؤتمر صحفي لوزير الأشغال العامة بتاريخ ١٠/١٢ /٢٠١٥.
١٠-لقاء مع الأستاذ فريد زقوت بتاريخ ٢٩/١٢/٢٠١٥.
١١-منشورات وتقارير وزارة الاقتصاد الوطني.
١٢-منشورات وتقارير وزارة الاقتصاد رام الله.
١٣- Rosa Luxemburg Stiftung, Gaza after the War: Why is a Political Solution Necessary and Why it Should not be Only about Reconstructing the Prison, February 2015
١٤-Brooking Doha Center, Back to Gaza: A New Approach to Reconstruction, January 2015
١٥-لقاء مع المهندس ناجي سرحان بتاريخ ٢٨/١٢/٢٠١٥.
١٦- لقاء مع الأستاذ رأفت سعد الله بتاريخ ٢٥/١٢/٢٠١٥.
١٧- لقاء مع المهندس ناجي سرحان بتاريخ ٢٨/١٢/٢٠١٥.
١٨- لقاء مع الدكتور حسن عياش بتاريخ ٢٩/١٢/٢٠١٥.
١٩- لقاء مع الدكتور حسن عياش بتاريخ ٢٩/١٢/٢٠١٥.
٢٠-لقاء مع الأستاذ فريد زقوت بتاريخ ٢٩/١٢/٢٠١٥.
٢١- لقاء مع الأستاذ رأفت سعد الله بتاريخ ٢٥/١٢/٢٠١٥.
٢٢-لقاء مع المهندس ناجي سرحان بتاريخ ٢٨/١٢/٢٠١٥.
٢٣- لقاء مع الأستاذ فريد زقوت بتاريخ ٢٩/١٢/٢٠١٥.
٢٤- لقاء مع علي الحايك بتاريخ ٢٩/١٢/٢٠١٥.
٢٥-لقاء مع المهندس ناجي سرحان بتاريخ ٢٨/١٢/٢٠١٥.
٢٦- لقاء مع المهندس نبيل أبو معيلق بتاريخ ٢٩/١٢/٢٠١٥.
٢٧- لقاء مع المهندس ناجي سرحان بتاريخ ٢٨/١٢/٢٠١٥.
٢٨-لقاء مع الدكتور حسن عايش بتاريخ ٢٩/١٢/٢٠١٥.
٢٩-لقاء مع المهندس ناجي سرحان بتاريخ ٢٨/١٢/٢٠١٥.

المقابلات:

١-عمر شعبان، خبير اقتصادي، بتاريخ ١٠-١٢-٢٠١٥.
٢-حنين السماك، Aid Watch، بتاريخ ١٨-١٢-٢٠١٥.
٣-زهدي الغريز، وزارة الحكم المحلي، بتاريخ ٢٢-١٢-٢٠١٥.
٤-رأفت سعدالله، وزارة الحكم المحلي، بتاريخ ٢٥-١٢-٢٠١٥.
٥-ماهر الطباع، الغرفة التجارية، بتاريخ ٢٦-١٢-٢٠١٥.
٦-ناجي سرحان، وزارة الأشغال بتاريخ ٢٨-١٢-٢٠١٥.
٧-أمجد الشوا ، شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية (بنجو) ، بتاريخ ٢٨-١٢-٢٠١٥.
٨-فريد زقوت, اتحاد الصناعات الإنشائية الفلسطينية, بتاريخ ٢٩-١٢-٢٠١٥.
٩-د. حسن عياش, مركز دراسات المجتمع المدني, بتاريخ ٢٩-١٢-٢٠١٥.
١٠-علي الحايك, الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية, بتاريخ ٢٩-١٢-٢٠١٥.
١١-نبيل أبو معيلق, مجلس إدارة إتحاد المقاولين, بتاريخ ٢٩-١٢-٢٠١٥.
١٢-اياد أبو حمام, المجلس النرويجي للاجئين, بتاريخ ٣٠-١٢-٢٠١٥.
١٣-بو شاك, مدير عمليات الأونروا في قطاع غزة, ورشة عمل في رفح بتاريخ ١٤-٢-٢٠١٦.

تقرير حول

"بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة في عمليات إعادة الإعمار"

مطبوعات الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة -أمان

بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي **UNDP**

ديسمبر 2015

المقر الرئيسي

رام الله: عمارة الريماوي ط.١ شارع الإرسال

هاتف: ٠٢-٢٩٧٤٩٤٩/٠٢-٢٩٨٩٥٠٦

فاكس:٠٢-٢٩٧٤٩٤٨

ص . ب ٦٩٦٤٧ ، القدس : ٩٥٩٠٨

فرع غزة

غزة: عمارة الحشام، شارع الحلبي - متفرع من شارع ديغول

هاتف: ٠٨-٢٨٨٤٧٦٧

فاكس: ٠٨-٢٨٨٤٧٦٦

الموقع الإلكتروني: www.aman-palestine.org

البريد الإلكتروني: info@aman-palestine.org

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان

aman

Transparency Palestine